بواعث السلوك الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي
- دراسة مقارنة نقدية -

motivators of economic behavior between the Islamic economy and the capitalist economy

https://aif-doi.org/AJHSS/108202

الباحث / عزيز ربيع إبراهيم خميسي*

*الباحث في مرحلة الدكتوراه
بقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص

تناول البحث موضوع (بواعث السلوك الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي)، من خلال دراسة أنواع هذه البواعث وأصولها الفكرية، وتوضيح أهم آثار البواعث على السلوك الاقتصادي، وما ينتج عن ذلك من مظاهر وسلوكيات اجتماعية. مع تقديم بعض المعالجات والمقترحات لصناعة وعي اقتصادي سليم في المجتمعات الإسلامية.

وقد جاء البحث في أربعة مباحث، تناول المبحث الأول بواعث السلوك الاقتصادي من الناحية النظرية. وتناول المبحث الثاني بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي وأهم آثارها. وتناول المبحث الثالث بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي وأهم آثارها. وتناول المبحث الرابع أثر البواعث ذات الطبيعة الرأسمالية على المجتمعات الإسلامية وأهم المعالجات والمقترحات لمواجهة ذلك.

واستُخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها: - أن التأثير في الوعي بأنواع المحفزات من أجل إثارة سلوك اقتصادي معين، يعتبر من المبادئ الأساسية في علم الاقتصاد. - أن السلوك الاقتصادي في الإسلام يرتبط بعدد من المبادئ السامية التي تجمع بين المصالح الدنيوية والأخروية، بينما يتناول الاقتصاد الرأسمالي السلوك الاقتصادي من خلال الحوافز المادية - أن بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي أربعة في الجملة: الباعث الإيماني والباعث الأخلاقي والقيمي، وباعث الاستخلاف وتعمير الأرض، وباعث تحقيق العيش الطيب - أن دوافع المصلحة الذاتية وتعظيم المنافع وإشباع الرغبات هي الدوافع الأهم لتصرف الأفراد في الفكر الرأسمالي. - أن من أهم المقترحات لمواجهة الرأسمالية في المجتمع المسلم: نشر التربية الإيمانية وترسيخ الأصول العقدية في المجتمع

الكلمات المفتاحية

البواعث — السلوك الاقتصادي — الاقتصاد الإسلامي — الاقتصاد الرأسمالي

ISSN : 2410-1818

Abstract

The research dealt with the topic (motivators of economic behavior between the Islamic economy and the capitalist economy), by studying the types of these motives and their intellectual origins, and clarifying the most important effects of the motives on economic behavior, and the resulting social manifestations and behaviors. With the provision of some treatments and proposals to create sound economic awareness in Islamic societies.

The research consisted of four sections, the first section dealt with the drivers of economic behavior from a theoretical standpoint. The second section dealt with the drivers of economic behavior in Islamic economics and its most important effects. The third section dealt with the drivers of economic behavior in the capitalist economy and its most important effects. The fourth section dealt with the impact of capitalist motives on Islamic societies and the most important treatments and proposals to confront this.

The research used the descriptive analytical method and the inductive method.

The research reached several results, the most important of which are: - Influencing awareness of types of incentives in order to stimulate specific economic behavior is considered one of the basic principles in economics. - That economic behavior in Islam is linked to a number of lofty principles that combine worldly and otherworldly interests, while the capitalist economy deals with economic behavior through material incentives. - The motives for economic behavior in the Islamic economy are four in general: the faith motive, the moral and ethical motive, and the motive for succession and the reconstruction of the land. The motive for achieving a good life is that the motives of self-interest, maximizing benefits, and satisfying desires are the most important motives for individuals' behavior in capitalist thought. One of the most important proposals to confront capitalism in Muslim society is to spread faith education and consolidate doctrinal principles in society.

Keywords:

Motivators – the Economic behavior - Islamic Economy - the Capitalist Economy

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، أما بعد..

يعد علم الاقتصاد أحد أهم فروع المعرفة، لما له من صلة مباشرة وأساسية بحياة الأفراد والمجتمعات والدول، إذ يتناول تفسير سلوك البشر في تعاملاتهم المالية، وعلاقتهم بالموارد المختلفة من حولهم، وطرق الاستفادة منها في تلبية احتياجاتهم.

وقد تطور سلوك البشر الاقتصادي، على مر العصور، بداية بالأمور الفطرية في استغلال الإنسان للموارد من حوله في تسيير حياته وإشباع حاجاته، ثم تعامله التجاري مع غيره، وما أعقب ذلك من تطور

ISSN : 2410-1818

حركة التجارة والصناعة، وتسخير موارد الطبيعة في الاستعمالات المختلفة. وقد ظهرت نظريات كثيرة في تفسير السلوك الاقتصادي وأسبابه، وعلاقة الإنسان بغيره وعلاقته بالموارد من حوله، منها المقبول ومنها غير المقبول.

ولأن البواعث لها أهمية كبيرة ومؤثرة في صياغة وعي الإنسان وسلوكه، وفي اتخاذه لقراراته في كبير شأنه وصغيره، وهو أمر بدهي ظاهر، فما وجدت أساليب التحفيز والترغيب، والمنع والترهيب، إلا لأن الإنسان فطر على الاستجابة للبواعث. وبهذا تتجلى أهمية دراسة موضوع البواعث التي تؤثر في السلوك الاقتصادي، في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، واخترت لذلك هذا العنوان:

بواعث السلوك الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي - دراسة مقارنة نقدية -

أهمية البحث:

إذا كانت استجابة الإنسان - في سلوكه عموماً والاقتصادي منه خصوصاً- تخضع للبواعث الداخلية والخارجية، فإن البحث في تفسير هذه البواعث وتحليلها، من جهة أنواعها وأصولها، ومن جهة صحتها وبطلانها، ومن جهة قوة تأثيرها في سلوك الأفراد، أمر لا بد منه.

فجاءت هذه الدراسة لتسهم في محاولة تحليل وتفسير تلك الدوافع التي تؤثر في السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع، من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي، من حيث المنطلقات والأصول، ومن حيث التأثير في سلوك وفكر الأفراد في المجتمعات الإسلامية.

مع تقديم مجموعة من المعالجات والمقترحات لصناعة وعي اقتصادي سليم في المجتمعات الإسلامية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تأثر الأفراد في وعيهم وسلوكهم، لا سيما السلوك الاقتصادي بالبواعث التي يتعرضون لها فيما يقرأون أو يشاهدون أو يسمعون أو يتعلمون، مع قلة الدراسات المتعلقة بأنواع تلك البواعث، مما أدى إلى ضعف وعي الأفراد والمجتمعات بمخاطر البواعث المادية. لذلك كان لابد من معرفة بواعث السلوك الاقتصادي وتحليلها، من خلال النظر في أصولها الفكرية مع تقديم ما أمكن من الحلول والمعالجات المناسبة -المستمدة من التصور الإسلامي للحياة والاقتصاد- للآثار السلبية للبواعث المادية.

فجاء هذا البحث ليساهم في تجلية هذا الموضوع في ضوء التساؤلات الآتية:

(1) ما المقصود ببواعث السلوك الإقتصادي، وما أهم آثارها؟

(2) ما هي البواعث المؤثرة في سلوك الأفراد في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي؟

ISSN : 2410-1818

(3) ما أهم المعالجات والمقترحات لصناعة وعي اقتصادي سليم في المجتمعات الإسلامية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

(1) شرح وبيان مفهوم بواعث السلوك الإقتصادي، وتوضيح أهم آثارها.
(2) بيان أهم البواعث المؤثرة في سلوك الأفراد في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي.
(3) تقديم بعض المقترحات لصناعة وعي اقتصادي سليم في المجتمعات الإسلامية.

فرضيات البحث:

(1) بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي ذات طبيعة وأصول تختلف عن بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي.
(2) تؤثر بواعث السلوك الاقتصادي بأنواعها في سلوك الأفراد وفي وعيهم.

حدود البحث:

للبحث حدود موضوعية، تتمثل فيما يأتي:

(1)مفهوم البواعث، وأثرها في تصرفات الأفراد ووعيهم.
(2)البواعث المؤثرة في السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي. وبعض آثارها، وسبل معالجة ما يترتب على البواعث المادية.

الدراسات السابقة

وجد الباحث عدة دراسات وبحوث تناولت أجزاءً من هذ الموضوع، في سياقات مختلفة، مثل محددات السلوك الاقتصادي في جوانب الاستهلاك والإنتاج، وأثر القيم والأخلاق والعقيدة على السلوك الاقتصادي. وسأذكر هنا أقرب الدراسات والبحوث إلى موضوع البحث، وما تناولته، مع بيان نقاط الاتفاق والاختلاف:

1) نظرية الباعث وأثرها في العقود والتصرفات في الفقه الإسلامي، للباحث: عبدالله ابراهيم زيد الكيلاني، وهي رسالة ماجستير مطبوعة، قدمت سنة 1989م. تناولت الرسالة: الباعث وأنواعه وأدلة اعتباره وأثره في العقود، مع التعرض لبعض تطبيقات ذلك في التصرفات المالية، كأنواع من البيوع، وتصرف الزوجة في مالها. وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث، أنها تناولت البواعث وآثارها من جهة فقهية قانونية، بينما يتناول هذا البحث من جهة اقتصادية سلوكية.

ISSN : 2410-1818

2) مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، محمد أحمد الأفندي، بحث نشر في مجلة الدراسات الاجتماعية: جامعة العلوم والتكنولوجيا (اليمن) مج25، ع3، بتاريخ 2019/9م. وتحدث الباحث فيه عن المقولات الرئيسية للاقتصاد السلوكي الذي يقوم على دمج المحددات النفسية والعصبية في علم الاقتصاد؛ بغية تقديم فهم أفضل للتصرفات الاقتصادية للأفراد. وتحدث كذلك عن مستوى التقارب بين الاقتصاد السلوكي ومنهجية التحليل في الاقتصاد الإسلامي. ويختلف عن هذا البحث، من جهة تناوله لبواعث السلوك الاقتصادي، بينما هو يبحث في الاقتصاد السلوكي.

3) الدوافع الاقتصادية للسلوك الإجرامي من منظور الاقتصاد الإسلامي، للباحث: أحمد علي رمضان، وهي رسالة ماجستير مقدمة للمعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت- الأردن، سنة 2020م. تناولت الرسالة: الدوافع والسلوك ومفهومهما، ودرو البعد الاقتصادي في السلوك الإجرامي، ثم دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة السلوك الإجرامي. وتختلف الدراسة عن هذا البحث أنها مقتصرة على الدوافع الاقتصادية للسلوك الإجرامي، دون غيره، ولم تتعرض لبواعث السلوك الاقتصادي ولا آثارها.

خطة البحث

المقدمة، وفيها: أهمية ومشكلة وأهداف وفرضيات وحدود البحث، والدراسات السابقة، ثم خطة البحث ومنهج البحث.

المبحث الأول: بواعث السلوك الاقتصادي (إطار نظري)، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مفهوم البواعث وأنواعها.
- المطلب الثاني: مفهوم السلوك الاقتصادي.
- المطلب الثالث: تأثير الدافع الاقتصادي على السلوك والوعي.

المبحث الثاني: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأهم المعايير والمبادئ التي يقوم عليها.
- المطلب الثاني: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.
- المطلب الثالث: أهم آثار بواعث السلوك الاقتصادي الإسلامي.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الرأسمالي الاستمداد والمفهوم والمبادئ.
- المطلب الثاني: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي.
- المطلب الثالث: أهم آثار بواعث السلوك الاقتصادي الرأسمالية.

المبحث الرابع: أثر البواعث ذات الطبيعة الرأسمالية على المجتمعات الإسلامية، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أثر الفكر الرأسمالي في أسلوب الحياة والتفكير في المجتمعات الإسلامية.
- المطلب الثاني: أهم المقترحات لصناعة وعي اقتصادي سليم في المجتمعات الإسلامية.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

منهج البحث

اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، واستفاد الباحث من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، وكذا الدراسات والبحوث الاستقرائية ذات الموثوقية العالية. واتبع الطريقة العلمية في كتابة البحوث، وذلك من خلال:

- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وعزوها إلى سورها، ببيان اسم السورة، ورقم الآية.
- تخريج الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت في عزوه بذلك، وإن كان في غيرهما عزوته إلى مواضعه، مع بيان كلام العلماء فيه صحة وضعفاً.
- التوثيق العلمي من المصادر المعتمدة للمسائل والقضايا العلمية.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: بواعث السلوك الاقتصادي (إطار نظري).

المطلب الأول: مفهوم البواعث وأنواعها.

البواعث لغة:

البواعث جمع باعث، والباعث اسم فاعل من "بعث". ومادة "بعث" تتضمن عدة معان أشهرها[1]: الإرسال، والدفع والإثارة، والإيقاظ، والتحريك: قال أبو يعلى الفراء: "والبَاعِث هو المُنْهض والمُحَرِّك، وأصل البَعث: التحريك"[2]. وذكر بعضهم أن من معاني الباعث، الدافع، والسبب، والداعي[3].

البواعث اصطلاحاً:

يختلف مفهوم الباعث في الاصطلاح بحسب الفن، والسياق الذي يرد فيه، فالباعث عند الفلاسفة يراد به كل ما يحمل على الفعل، ويطلق على كل سبب عقلي يحدث فعلاً إرادياً، أو ينزع إلى إحداثه[4]. والباعث عند علماء النفس: هو شيء خارج الذات يستثير الدافع لدى المرء ويستحثه للحصول عليه، مثل مكافأة من يتفوق في أداء شيء معين[5]

أما مدلول لفظ الباعث في التراث الإسلامي، فقد جاء غالباً في أحد معان ستة، وهي (المرسِل، والمحرك، والدافع، والسبب، والقصد أو النية، والعلة) [6].

---

(1) انظر: الصحاح للجوهري، دار العلم للملايين، ت: أحمد عطار، ط4: 1987م. (1/ 273)، ولسان العرب لابن منظور، دار صادر، ط3: 1414هـ. (166/2)، وتاج العروس للزبيدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (1965-2001م). (5/ 168) والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، الكتب العليمة، بيروت: 1979م، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي. (1/ 138).

(2) انظر: إبطال التأويلات لأبي يعلى، غراس للنشر، الكويت، ت: محمد النجدي، ط1: 2013م. (ص660).

(3) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1: 2008م. (222/1)، وتكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، نقله للعربية محمد سليم النعيمي وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط1: 1979-2000م. (1/ 380).

(4) المعجم الفلسفي، جمال صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت:1982م. (196/1).

(5) انظر: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، د. فرج عبد القادر، دار سعاد الصباح، ط1: 1993م. (ص136).

(6) انظر: إبطال التأويلات لأبي يعلى، مرجع سابق. (ص660). وأدب الدنيا والدين للماوردي، دار مكتبة الحياة، 1986م. (ص94). وأصول السرخسي، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد، ت: أبو الوفا الأفغاني. (1/ 346). والمنخول من تعليقات الأصول للغزالي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط3: 1998م، ت: د. محمد حسن هيتو. (ص336). والذخيرة للقرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1994م. ت: محمد حجي. (1/ 251). والإحكام في أصول الأحكام للآمدي، دمشق، ط2: 1402هـ. علق عليه: عبد الرزاق عفيفي. (3/ 202).

ISSN : 2410-1818

الخلاصة في مفهوم مصطلح البواعث:

في ضوء ما سبق عرف الباعث بعدة تعريفات، فعرفه الجرجاني بأنه: كل ما يقدح في النفس خاطراً أو فكرة، وكل محرك يحمل المرء على إتيان الفعل[7]. وهذا التعريف هو أمثل ما وجدته في تفسير مصطلح الباعث. وقال بعضهم: "هو ذلك الأمر النفسي الذي يحرك الإرادة ويبعثها لتحقيق تصرف معين.."[8]. وهذا التعريف غير جامع في نظري لأنه اقتصر على الباعث الداخلي أو ما يسمى بالدافع عند علماء النفس[9]. وقال بعضهم: "الباعث في لغة الشرع هو السبب الموجب أو الدافع أو الغاية التي يقوم عليها تصرف أو عمل يخفي شراً أو خيراً"[10]. وهذا التعريف أمثل من سابقه.

والذي يراه الباحث في معنى الباعث، أنه: (كل مؤثر داخلي أو خارجي، يحمل الإنسان العاقل على التصرف ظاهراً أو باطناً). فعبارة (كل مؤثر داخلي أو خارجي) تشمل كل أمرٍ يحرك الإرادة ويوجه التفكير من سبب أو دافع أو غاية. وتشمل كذلك الدوافع الطبيعية والخواطر الذاتية، والمؤثرات الخارجية. وعبارة (يحمل العاقل على التصرف) أي يحرك الإنسان تام الإرادة، للفعل أو الترك. وعبارة (ظاهراً أو باطناً) تشمل البواعث التي تقتضي فعلاً قلبياً كالحب والكره، والبواعث التي تقتضي فعلاً خارجياً.

أنواع البواعث: يمكن أن تقسم البواعث باعتبارين، باعتبار مصدرها، وباعتبار مشروعيتها.

القسم الأول: البواعث باعتبار مصدرها.

أ) الباعث الداخلي: وهو كل باعث ذاتي يصدر عن الإنسان نفسه فيحرك إرادته نحو التصرف، وهذا الباعث قد يكون خاطراً يقع في قلب الإنسان أو ينقدح في ذهنه، وقد يكون إلهاماً يقذفه الله في قلبه يحمله على فعل خير أو ترك شر[11]. يقول ابن القيم رحمه الله: "مبدأُ كل علم نظري وعمل اختياري

(7) التعريفات للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1983م. (ص95).

(8) نظرية الباعث وأثرها في العقود والتصرفات، عبد الله الكيلاني، مطابع وزارة الأوقاف، الأردن. (ص27).

(9) انظر: علم النفس المعاصر، حلمي المليجي، دار النهضة العربية، ط8: 2000م. (ص112)، وأصول علم النفس الحديث، د. فرج عبد القادر، دار قباء، القاهرة، ط:2000م. (ص127).

(10) معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، د.جرجس جرجس. الشركة العالمية للكتب، بيروت، ط1: 1996م. (ص80).

(11) ينظر: التعريفات للشريف الجرجاني، مرجع سابق. (ص95). والكليات، للكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، تـ: عدنان درويش – محمد المصري. (ص941).

ISSN : 2410-1818

هو الخواطر والأفكار؛ فإنها توجب التصورات، والتصورات تدعو إلى الإرادات، والإرادات تقتضي وقوعَ الفعل"[12].

وقد يكون الباعث الداخلي وسواساً يلقيه الشيطان في قلب الإنسان[13]، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٠٠ ﴾ [الأعراف: 200].وقد يكون نفس الإنسان الأمارة أو اللوامة، أو المطمئنة. كما قال سبحانه عن الأمارة: ﴿ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ ﴾ [يوسف: 53]. أما اللوامة فتلوم صاحبها على تقصيره وتبعث فيه الندم، وأما المطمئنة فهي التي خلصت من شوائب الهوى فلا باعث فيها إلا باعث الخير والبر[14].

وقد يكون الباعث ظناً يقع لصاحبه بسبب منه أو من خارج، قال الغزالي: "وأكثر بواعث الناس على أعمالهم وعقائدهم في مصادرهم ومواردهم: ظنون"[15].

وقد يكون الباعث الداخلي هو الطبع كما صرح العلماء بذلك، قال الغزالي: "والنبي مخبر والعقل معرف والطبع باعث والمعجزة ممكنة من التعريف"[16]. وقد مثل له في موضع آخر بميل الصبي لامتصاص اللبن من الثدي[17].

وجعل ابن القيم العقل كذلك باعثاً داخلياً[18].

ب) الباعث الخارجي: قد يكون الباعث خارجياً، وهو إما مباشر، كمرغب أو مرهب، أو غير مباشر مما يعرض للإنسان من المؤثرات، مما يراه أو يسمعه فلا يفطن لأثره على إدراكه ووعيه. قال الراغب الأصفهاني: "البواعث على فعل الخيرات الدنيوية ثلاثة: أدناها: الترغيب والترهيب ممن يرجى نفعه ويخشى ضره. والثاني: رجاء الحمد وخوف الذم ممن يعتد بحمده وذمه. والثالث: تحري الخير وطلب

(12) الفوائد، ابن القيم، دار عطاءات العلم (الرياض)، تـ: محمد عزيز شمس، ط4: 2019م. (252/1).

(13) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، دار القلم، دمشق، بيروت، ط1: 1412هـ. تـ: صفوان الدودي. (ص522)، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، عالم الكتب، القاهرة، د.ت. (ص337).

(14) ينظر: الروح، عطاءات العلم، الرياض، تـ: محمد أجمل الإصلاحي، ط3: 2019م. (622/2، 636، 639).

(15) المستصفى للغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1413هـ، تـ: محمد عبد السلام. (ص340)، وانظر: روضة الناظر لابن قدامة، مرجع سابق. (2/ 270).

(16) المستصفى للغزالي، مرجع سابق. (ص51).

(17) المستصفى، مرجع سابق. (ص108).

(18) مدارج السالكين، دار عطاءات العلم (الرياض)، ط2: 2019م- 1441هـ، تـ: نبيل السندي. (2/ 439).

ISSN : 2410-1818

الفضيلة..، وكذلك البواعث على الخيرات الأخروية ثلاثة: الأول: الرغبة في ثواب اللّه تعالى والمخافة من عقابه..، الثاني: رجاء حمده ومخافة ذمه..، والثالث: طلب مرضات اللّه تعالى في المتحريات"[19].

القسم الثاني: البواعث باعتبار مشروعيتها.

تنقسم البواعث باعتبار ما يترتب عليها أو ما تؤدي إليه من الأقوال والأفعال، إلى قسمين:

أ) البواعث المشروعة: وهي كل باعث داع إلى تصرف محمود أو نافع، جاءت به الشريعة أو رضيته، سواء ترتب عليه مصلحة قاصرة أو متعدية، واحدة أو متعددة[20]. ومثاله أن تبعث محبة اللّه تعالى العبد على عبوديته وطاعته، وأن يبعث الخوف منه سبحانه على التزام أمره واجتناب نهيه[21].
ومثاله من المباح السعي لطلب المال للنفقة على النفس والأهل، أو التعدد في النكاح رغبة في التمتع بالحلال، وغير ذلك، وهذا باب واسع.

ب) البواعث الممنوعة: وهي كل باعث محرم في نفسه، أو كان داع إلى تصرف ممنوع، جاءت الشريعة بمنعه وتحريمه، سواء ترتبت عليه مفسدة قاصرة أو متعدية. ومثاله كل باعث هوى أو شهوة أو طبع يقود إلى معصية، أو مضرة واعتداء على النفس أو الغير[22].

المطلب الثاني: مفهوم السلوك الاقتصادي

السلوك لغة: هو مصدر "سلك"، وهو نفوذ الشيء في الشيء[23]. وقد غلب استعماله في معنى النفوذ في الطريق والسير فيه، سواء أكان هذا الطريق حسياً أم معنوياً[24]. وفي المعجم الوسيط:

(19) الذريعة الى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني، مرجع سابق. (ص 122).

(20) انظر في ترتب المصالح المتعددة على الباعث الواحد، مفتاح دار السعادة لابن القيم، دار عطاءات العلم (الرياض)، ط3: 2019م-1441هـ، تـ: عبد الرحمن قائد. (1040/2).

(21) انظر: الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار السلام، القاهرة، 1428هـ، تـ: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي. (ص 122)، ومفتاح دار السعادة (1081/2) و(82/3).

(22) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي، دار المعرفة، بيروت، د.ت. (4/ 58)، وتفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين للراغب الأصفهاني، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1983م. (ص107).

(23) مقاييس اللغة، لابن فارس، دار الفكر، تـ: عبد السلام هارون، 1979م. (3/ 97).

(24) انظر: المفردات، مرجع سابق. (ص421). ولسان العرب، مرجع سابق (10/ 442).

ISSN : 2410-1818

(السلوك) سيرة الْإِنْسَان ومذهبه واتجاهه يُقَال فلَان حسن السلوك أَو سيء السلوك[25]. وقيل: السلوك، سيرة الإنسان وتصرّفه واتِّجاهه. وقيل: هو حسن السياسة والتصرف في الأمور[26].

السلوك في الاصطلاح: مصطلح السلوك من المصطلحات التي ترد في العلوم الإنسانية مفردةً، كمصطلح ذي مدلول محدد، وترد مضافة بحسب الحقل الذي يتناولها، فمن الأول السلوك في الفلسفة وعلم النفس، وعلم الأخلاق، ومن الثاني السلوك في العلوم الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والإدارية، وغيرها.

وقد كان السلوك عند القدماء يراد به، معرفة النفس، ما لها وما عليها، ويسمى بعلم الأخلاق، وموضوعه علم أخلاق النفس، والبحث عن عوارضها الذاتية لمعرفة الطريق التي يجب سلوكها، ومنه قولهم: آداب السلوك[27].

أما في الأدبيات المعاصرة، فقد عُرف السلوك بعدة تعريفات، منها:

- الاستجابة الْكُلية الَّتِي يبديها كَائِن حَيّ إزاء أَي موقف يواجهه"[28].
- النشاطات الجسدية والعقلية والنفسية المتعددة التي يقوم بها الإنسان أثناء حياته ليشبع حاجاته ويحقق أهدافه التي يتطلع إليها وفق متطلبات البيئة والحياة التي يعيشها[29].
- كل عمل يأتيه الكائن الحي، من الأعمال الحسية الظاهرة والباطنة، إلى العمليات الفيزيولوجية والنشاط العاطفي والعقلي[30].

ويتبين مما سبق أن مفهوم السلوك الإنساني مجرداً يتضمن كل ما يصدر عن الإنسان، من تصرف ظاهر، في صورة قول أو فعل، أو باطن كشعور أو انفعال، أو إدراك، سواء كان إرادياً أو غير إرادي، صواباً أو خطأً.

السلوك الاقتصادي: يتناول الاقتصاد التقليدي السلوك الاقتصادي من خلال الحوافز المادية القائمة على الربح والخسارة، ويرى أن الحوافز المادية هي التي تحدد السلوك الاقتصادي، وحينئذٍ فإن

(25) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة. د.ت. (1/ 445).

(26) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مرجع سابق. (2/ 1097)، وتكملة المعاجم، مرجع سابق. (6/ 130).

(27) المعجم الفلسفي، جمال صليبا، مرجع سابق، (671/1).

(28) معجم علم النفس والتربية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطابع الأميرية: 1984م. (19/1).

(29) إدارة السلوك الإنساني في المنظمات الحديثة، د. سامح عبد المطلب، مؤسسة طيبة، 2010م. (ص36).

(30) المرجع السابق، (ص138).

ISSN : 2410-1818

الاقتصادي في تحليله للسلوك الاقتصادي يُعنى بالجانب المادي دون غيره[31]. وعليه، فإنّ السلوك الاقتصادي في الاقتصاد التقليدي، يطلق على أي نشاط يصدر عن الفرد أو المؤسسة بغرض تحقيق عائد مادي أو ربح أو إشباع حاجة، ضرورية أو ترفيهية. وانطلاقاً من هذه النظرة المادية للسلوك الاقتصادي، وضعت الرأسمالية معايير عامة تحكم السلوك الاقتصادي، مثل حرية التملك والتصرف، فلا توجد حدود في النظام الرأسمالي لما يمكن أن يتملكه الإنسان أو طريقة تصرفه فيه، طالما كان ذلك في إطار قانوني وتنظيمي متفق عليه. والمالك له الحرية المطلقة في التصرف فيما يملك ضمن هذا الإطار القانوني الذي لا يقوم عادة على أي أسس دينية أو قيمية أو أخلاقية، إذ هو مستمد من خلفيات فكرية مادية[32].

السلوك الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي

خلق الله الإنسان وزوده بأوامر تكوينية فطرية، وبأوامر تشريعية وعبادية لتمكينه من القيام بمهام الاستخلاف والعبادة التي كلف بها. فالإنسان موجود في هذه الحياة لغاية وهدف، ولتحقيق تلك الغاية كلف بتكاليف، يسير فيها على منهج مستقيم متزن، وأعظم تلك التكاليف تحقيق عبودية الله تعالى، كما قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: 56]. وينبني على ذلك علاقة الإنسان بالكون والطبيعة وما فيهما من الكائنات، فسلوك الإنسان وتصرفاته في الطبيعة مجال من مجالات التكليف التي جاء الإسلام بنظام شامل يحكمها ويوجهها ويضبطها، مراعياً في ذلك مصالح الإنسان العاجلة والآجلة، وحاجاته النفسية والبدنية[33].

والاقتصاد علم إنساني واجتماعي في الأساس، قائم على وصف سلوك الإنسان في تعاملاته الاقتصادية مع غيره من البشر، وطرق حصوله على الموارد وكيفية استعمالها. وهذا السلوك الاقتصادي في الإسلام فرع عن السلوك عموماً، والذي ينبغي أن يكون مستمداً من الوحي ومعتمداً عليه، فالمسلم في سلوكه الاقتصادي يراعي أحكام الشريعة وضوابطها، فيلتزم بمعايير الحِل والحُرمة والطيب والخبيث، ويرتب سلوكياته الاقتصادية وفق سلم الأولويات الشرعي، فيقدم الضروري ثم الحاجي ثم التحسيني، ويلتزم ذلك في كل أنشطته الاقتصادية، من إنتاج، واستهلاك، واستثمار، وإنفاق.

(31) انظر: الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، بلال الأنصاري، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ط1. (ص 26).

(32) انظر: المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، د. رفيق يونس المصري، دار القلم، دمشق، ط1: 2013م، (ص29). والمذاهب والنظم الاقتصادية، د. محمد حلمي مراد، وكالة الصحافة العربية، ط1: 1442هـ. (ص138). والنظرية الإسلامية في الاقتصاد، خليل أحمد عيسى، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1: 2016م. (ص65).

(33) الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، منذر قحف، دار الفكر، ط1: 2000م. (ص88). والأسس الفكرية والعلمية للاقتصاد الإسلامي، محمود بابلي، دار الرفاعي، ط1: 1983م. (ص143).

ISSN : 2410-1818

ويمكن أن يعرف السلوك الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي، بأنه: أي نشاط اقتصادي يصدر عن المسلم فرداً أو جماعة، ويكون موافقاً للشريعة الإسلامية.

ويقوم السلوك الاقتصادي في الإسلام على عددٍ من المبادئ، منها مبدأ التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، وبين العمل للدنيا والعمل للآخرة. ومبدأ ترتيب الأولويات الاقتصادية، ومبدأ الحِل والحُرمة[34].

المطلب الثالث: تأثير الدافع الاقتصادي على السلوك والوعي.

الدافع الاقتصادي والوعي:

يتأثر الوعي عادة بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، فمن العوامل الخارجية المؤثرة في صياغة الوعي والإدراك، البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وتتضمن النطاق الجغرافي الذي يعيش فيه الإنسان منذ نشأته حتى وفاته، والنطاق الاجتماعي، بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف[35]. يقول (سكينر): "والتغييرات في التفضيلات والإدراكات الحسية والاحتياجات والغايات والمواقف والآراء وفي غيرها مما ينسب إلى العقل. يمكن تحليلها بنفس الطريقة: أننا نغير الطريقة التي ينظر بها الشخص إلى شيء ما، وكذلك نغير ما يراه حينما ينظر"[36].

ومن العوامل كذلك، التعليم والتجربة: وتتضمن تفاعل الإنسان مع المتغيرات الحياتية بأنواعها، وتعلمه منها، ولعملية التعليم أو التجربة أثر مهم في تحديد سلوك الإنسان بل والحيوان، فقد أثبتت الدراسات أن الإنسان والحيوان، قادران على تغيير سلوكهما حين تتكرر المواقف التي تواجههما، غير أن السلوك الإنساني يتغير نتيجة التعليم والتجربة بدرجة أكبر، بل لا يكاد يوجد نشاط إنساني من الطفولة إلى الشيخوخة لم يتأثر بالتعلم[37]. ولأن الوعي هو محرك السلوك عادة، ومن ذلك السلوك الاقتصادي، فإن التأثير في الوعي بأنواع المحفزات من أجل إثارة سلوك اقتصادي معين، يعتبر من الأسس والمبادئ المهمة في الاقتصاد. بل إن علم الاقتصاد أساساً يعتمد بصورة كبيرة على مبدأ (الاستجابة للتحفيز)، كما يقول ستيفن لاندسبيرج: "يتلخص الجزء الأعظم من علم الاقتصاد في جملة يسيرة، وهي أن: (الناس يستجيبون للتحفيز) وما دون ذلك هو تعليق على هذه الجملة"[38].

---

(34) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي، د. يونس المصري، دار القلم، ط1: 1989م. (ص13).

(35) انظر: مدخل لدراسة السلوك الإنساني، د. جابر عبد الحميد، د. جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4: 1986م. (ص53).

(36) تكنولوجيا السلوك الإنساني، ب.ف. سكينر. ترجمة: د. عبد القادر يوسف. عالم المعرفة. العدد 32. (ص86).

(37) مدخل لدراسة السلوك الإنساني، مرجع سابق. (ص53).

(38) فيلسوف الاقتصاد. ستيفن لاندسبيرج. ترجمة: رشا سعد، هنداوي للطباعة، القاهرة، 2009م. (ص13).

ISSN : 2410-1818

وأسلوب التحفيز الاقتصادي المعاصر، يكون أغلب الأحيان بطرق غير مباشرة، من خلال التركيز على أهمية بعض القيم، أو ترويج بعض المضامين الاستهلاكية بربط القيمة الذاتية للفرد بمضمون استهلاكي. فيتصرف الفرد في كثير من الأحيان بناء على وعيه الخاص الذي تكوّن في محيطه الاجتماعي بفعل عدد من المؤثرات غير المباشرة. يقول (جيل ليبوفتسكي): "السيطرة على الرغبات والتحفيزات لا تمر عبر الطريق التقليدي للطاعة، والواجب السلطوي المنتظم والموحد، ولكن عبر طريق الاستقلالية الفردية والمشاركة، وردة الفعل التواصلي والانخراط النفساني"[39]. وفي ظل الانفتاح العالمي، وسهولة الانتقال، وعولمة الاقتصاد، أصبحت الدوافع والمؤثرات تنساب إلى الوعي من كل مكان. ولعل أظهر تلك المؤثرات ما تحمله حملات الدعاية والتسويق، وغيرها. فقد أصبحت كثير من الأنماط السلوكية في جميع جوانب الحياة وأنشطتها أثراً ونتيجة "عن التسويق الشامل المتطفل لطرائق الحياة. فالتسوق يخترق جوانب الحياة التي ظلت خارج عالم التبادل النقدي حتى وقت قريب"[40].

ويذكر (ريتشارد روبنز): أنه قد صاحب التغييرات التي طرأت على وسائل التسويق والتعديلات التي حدثت في المؤسسات المجتمعية من أجل تحفيز الاستهلاك، حدوث تغيير في القيم الثقافية والروحية من أجل تحويل تركيزها من التواضع والاقتصاد في العيش والاعتدال، إلى نظام للقيم يشجع الإنفاق واستعراض الثروة والتباهي[41]. فيما يرى (جيل ليبوفتسكي) أن المجتمع الاستهلاكي الحديث - بغزارة منتجاته وصوره وخدماته وما يقدمه من متع ورغبات جامحة- ما هو أصلاً إلا نتيجة حتمية لاتساع نطاق استراتيجية (الإغراء)، الناتجة عن وفرة الخيارات مع حرية التصرفات، وهو ما يصوغ النموذج العام للحياة في المجتمعات المعاصرة[42].

وبناءً على تأثر الوعي الفردي والجمعي، بالمحفزات والدوافع الاقتصادية بأنواعها المختلفة، فإن نتيجة هذا التأثر قد تكون إيجابية، إذا كان السلوك الاقتصادي الناتج عن ذلك نافعاً للفرد وللمجتمع، وخال من شوائب الأنانية والأثرة، والإضرار بالغير. وقد تكون سلبية، إذا كان السلوك الاقتصادي الناتج عنها ضاراً على الفرد أو المجتمع.

---

(39) أفول الواجب: الأخلاق غير المؤلمة للأزمنة الديمقراطية الجديدة، جيل ليبوفتسكي. ترجمة: د. البشير عصام المراكشي. مركز نماء للبحوث والدراسات. بيروت. ط1: 2018م. (ص191).

(40) الحياة السائلة، زيجمونت باومان. ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت. ط1: 2016م. (122).

(41) المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية. ريتشارد اتش. روبنز. ترجمة: فؤاد سروجي. الأهلية للنشر والتوزيع. عمان. ط1: 2008م. (ص51).

(42) انظر: عصر الفراغ: الفردانية المعاصرة وتحولات ما بعد الحداثة. جيل ليبوفتسكي. ترجمة: حافظ إدوخراز. مركز نماء للبحوث والدراسات. بيروت. ط1: 2018م. (ص20).

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأهم المعايير والمبادئ التي يقوم عليها.

أولاً/ مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

استعمل مصطلح الاقتصاد الإسلامي إطاراً جُمعت فيه عدة مضامين تتعلق بمعاش الناس وسلوكهم مما قررته الشريعة صراحة أو اجتهد فيه العلماء السابقون أو المعاصرون، وكذلك ما أنتجته العلوم الإنسانية من تجارب موافقة للشريعة، من قواعد كمية أو تنظيمية. وفي ضوء ذلك اجتهد فقهاء الاقتصاد الإسلامي والباحثون فيه في وضع تعريفات لمصطلح الاقتصاد الإسلامي تبرزه وتعبر عن مضمونه وماهيته، فأجمل بعضهم وفصل آخرون، وسأذكر جملة من تلك التعريفات.

فعُرف: بأنه مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر[43].

وعُرف بأنه: العلم الذي يبحث في القواعد والأحكام التي تحدد سلوك الإنسان في كسبه وإنفاقه بما يحقق له السعادة ولمجتمعه[44].

وعرف بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع[45].

وبالجملة فهذه التعريفات التي ذكرت وغيرها مما لم يذكر، عالجت مفهوم الاقتصاد إما من جهة كلية بالنظر إلى أصوله وقواعده ومن ثم البناء التطبيقي المستمد من ذلك، وإما من جهة جزئية بالنظر إلى جانبه التطبيقي والتحليلي، ثم رده إلى الأصل الشرعي وما تفرع عنه مثل الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية. وبعضها عالج مصطلح الاقتصاد الإسلامي باعتباره علماً، وبعضها عالجه باعتباره مذهباً أو نظاماً. وأياً كانت الطريقة التي عولج بها مصطلح الاقتصاد الإسلامي من الناحية المفاهيمية، فإن الإطار الذي يعبر عنه المصطلح قد حوى مضامين أساسية، يمكن أن نجمل أهمها

---

(43) انظر: النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، د أحمد محمد العسال ود فتحي أحمد عبد الكريم، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، 2000م. (ص15).

(44) المذهب الاقتصادي الإسلامي، د. عدنان التركماني، مكتبة السوادي، جده، ط1: 1990م. (ص19).

(45) الاقتصاد الإسلامي، محمد أحمد صقر، ضمن بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد. (ص26).

ISSN : 2410-1818

بحسب استقراء بعض أهم ما كتبه العلماء والباحثون في أصول الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته، فيما يأتي[46]:

1) أحكام المال في الإسلام، ويدخل تحت ذلك أمور كثيرة، منها: أنواع الأموال ومصادرها، وأوجه الكسب والإنفاق المشروعة والممنوعة، والحقوق في المال، وغير ذلك.
2) أحكام المعاملات المالية بين الناس، ويدخل فيها أمور كثيرة كذلك، منها: أحكام المعاملات المباحة والمحرمة. وأحكام التبرعات والتوثيقات، وغير ذلك.
3) الأحكام المتعلقة بالأرض ومواردها، ويدخل فيها: أحكام الخارج من الأرض من معادن وركاز، وأحكام الماء والهواء والحيوان، وأحكام الموات. وغير ذلك.
4) الحلول الشرعية للمشكلات الاقتصادية، ويدخل فيها: حلول مشكلات الفقر والبطالة والتخلف الاقتصادي، والحلول الشرعية للمعاملات المعاصرة وأحكام النقود.
5) المالية العامة، والأحكام المتعلق بها، مثل مواردها ونفقاتها، وأحكام بيت المال، وطرق إدارة الاقتصاد.
6) المعرفة الصحيحة المستمدة من الشريعة الإسلامية في مجالات الاقتصاد المختلفة مثل السلوك الاقتصادي للمستهلك والمنتج والمستثمر، وعلاقات الإنتاج والتبادل.
7) الإفادة من المعرفة الإنسانية الصحيحة التي تضمنتها العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، في الجوانب الفنية، والتنظيمية، والكمية، والتحليلية، المتعلقة بالاقتصاد.

ثانياً/ أهم المعايير والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من المعايير والمبادئ التي تكسبه استقلالاً وتميزاً عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية في جميع الأزمنة، ومن أهم تلك المعايير والمبادئ ما يأتي:

أ) معيار الحِل والحُرمة: الاقتصاد الإسلامي قائم على الشريعة مستمد منها، ولذا فمن أهم ركائزه التي قام عليها: التفريق بين ما يحل وما يحرم من التصرفات الاقتصادية الخاص منها والعام. وهذا المعيار يقيد تصرف الإنسان فيضع له حداً يمنع تجاوزه، وهو حد الحلال أو الطيبات، كما قال سبحانه

(46) انظر على سبيل المثال: الاقتصاد الإسلامي، د. رفعت العوضي، مرجع سابق. (ص83-92). وأصول الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم عفر، ويوسف كمال. دار البيان العربي، جده، ط1: 1985م. (ص 97 و158 و259). والأسس الفكرية والعلمية للاقتصاد الإسلامي، د. محمود بابلي. مرجع سابق. (ص45 و113). والنظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، د. يوسف الزامل، ود. بوعلام بن جيلالي، دار علم الكتب، الرياض، ط1: 1996م. (ص5، و25، و69، و93، و195). والاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1: 1990م. (ص113). والنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، د. شوقي أحمد دنيا، مكتبة الخديجي، الرياض، ط1: 1404هـ 1984م. (ص22).

ISSN : 2410-1818

وتعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: 157]. وكل ما حرم فلا شك في ضرره، وفي منعه وتحريمه مصلحة للإنسان، فليس التحليل والتحريم عبثاً، إنما هي حكمة بالغة: "وجميعُ مسائل الشريعة كذلك آياتٌ بيِّنات، ودلالاتٌ واضحات، وشواهدُ ناطقاتٌ بأنَّ الذي شرعها له الحكمةُ البالغة، والعلمُ المحيط، والرحمة والعنايةُ بعباده، وإرادةُ الصَّلاح لهم،"[47]. وهذا مبني على أصل شرعي عظيم أجمع عليه العلماء، وهو مقصد تحصيل المصالح ودفع المفاسد، وفي هذا يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: "المعلوم من الشريعة أنها شرعت لمصالح العباد؛ فالتكليف كله إما لدرء مفسدة، وإما لجلب مصلحة، أو لهما معا"[48].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن المحرمات والممنوعات في الشريعة قليلة يسيرة في جانب المباحات، إذ دائرة المباح أوسع وأكبر، حتى قرر بعض أهل العلم أصلاً في ذلك، وهو (أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد دليل الشرع بالمنع)[49]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مقرراً هذا الأصل: "فاعلم أن الأصل في جميع الأعيان الموجودة على اختلاف أصنافها وتباين أوصافها أن تكون حلالا مطلقا للآدميين، .. وهذه كلمة جامعة ومقالة عامة وقضية فاضلة عظيمة المنفعة واسعة البركة يفزع إليها حملة الشريعة فيما لا يحصى من الأعمال وحوادث الناس"[50].

ب) معيار التفضيل الشرعي: الأحكام التي جاءت بها الشريعة ليست على درجة واحدة في الأهمية والخطر، بل هي منظومة من الأحكام مرتبة حسب الأهمية. وهذا الأصل في ترتيب الأحكام الأولى فالأولى، مما تكاثرت أدلته في الشريعة، ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: 271]. فجعل سبحانه صدقة السر أعلى وأفضل من صدقة العلانية. وقول النبي ﷺ: «الإيمانُ بضْعٌ وسَبْعُونَ، أوْ بضْعٌ وسِتُّونَ، شُعْبَةً، فأفْضَلُها قَوْلُ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وأَدْناها إماطَةُ الأذَى عَنِ الطَّرِيقِ»[51].

---

(47) مفتاح دار السعادة لابن القيم، مرجع سابق. (918/2).

(48) الموافقات للشاطبي، دار ابن عفان، ط1: 1417هـ-1997م، ت: أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان. (318/1).

(49) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ت: طه عبد الرؤوف، ط1: 1393هـ. (ص447). وهو قول كثير من الأصوليين، فقد ذهب إليه أكثر الحنفية، وبعض الحنابلة، وبعض المالكية، وبعض الشافعية. انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي، مرجع سابق. (399/1). وقد نسبه بعض المتأخرين إلى الجمهور. انظر: إرشاد الفحول للشوكاني. دار الكتاب العربي. ط1: 1419هـ. (283/2). واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن دقيق العيد. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية. جمع: عبد الرحمن ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ. (535/21). وإحكام الإحكام لابن دقيق العيد. مطبعة السنة المحمدية، د.ت. (50/2).

(50) مجموع الفتاوى (535/21).

(51) أخرجه مسلم في صحيحه (35) من حديث أبي هريرة ﷺ.

ISSN : 2410-1818

وبالجملة فهذا أصل مطرد في الشريعة كلها، في ترتيب المصالح وتقديم الأولى منها فالأولى، وترتيب المفاسد، ودفع الأشد منها فالأشد، وفي تقديم المصالح الراجحة على المفاسد المرجوحة، والموازنة بين خير الخيرين وشر الشرين، وفي تقديم الواجب على المستحب والفرض على النفل. إلى غير ذلك مما هو معلوم ظاهر في أحكام الشريعة كما قرره العلماء[52].

وإذا تقرر هذا، فإن الاقتصاد الإسلامي وما يتناوله من موضوعات داخل في هذا الأصل، وشواهد هذا في تطبيقاته كثيرة، منها مثلاً ما يأتي[53]:

- تحديد الحاجات وترشيد الاستهلاك: فوفقاً لمعيار الأولوية يرتب إشباع الحاجات بدءاً بالضروري وهو ما لا غنى عنه كالحاجة إلى المطعم والمشرب والمسكن والعلاج، ثم الحاجي وهو ما في فقدانه مشقة مثل المركب والنكاح، ثم التحسيني وهو الزيادة على مقدار الحاجة فيما سبق بما لا يصل إلى السرف[54].

- تحديد أولويات الإنتاج: ويطبق معيار التفضيل الشرعي على الإنتاج بتحديد أولويات الإنتاج واستغلال الموارد، فيقدم في الإنتاج ما كانت الحاجة إليه أشد، وما كانت فائدته أكثر. إضافة للموازنة بين تكاليف الإنتاج الفعلية أوثره على الموارد والبيئة ونحو ذلك، وثمرة الإنتاج. وتقديم ما فيه نفع عام من المشروعات لاسيما ما يصل نفعه إلى الفقراء فيتسع به عيشهم وتتحسن به أحوالهم[55].

ج) معيار القيم والأخلاق: الاقتصاد في الأصل علم اجتماعي، وهو كسائر العلوم الاجتماعية، يتأثر بالسياق التاريخي والاجتماعي، وما في ذلك من مضامين قيمية وأخلاقية وسلوكية. وعلى الرغم من الأطروحات النظرية التي تؤيد وضعية علم الاقتصاد وتجرده من القيم والأخلاق، إلا أن الواقع العملي بملابساته، يثبت عكس ذلك، وهو ما أشار إليه بعض الاقتصاديين الرأسماليين أنفسهم، مثل (جيمس ستيوارت ميل)، و(بنثام)، و(كينز)، وجالبريث[56].

---

(52) قواعد الأحكام في مصالح الأنام. دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ ت: طه عبد الرؤوف. (8/1 و 57) .

(53) للدكتور أحمد عكاشة بحث جيد في ذلك، بعنوان نظرية التفضيل الشرعي، نشر في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية (غزة). مجلد 21، ع: 1، (ص349-397). يناير 2013م.

(54) انظر: نظرية التفضيل الشرعي، مرجع سابق. (ص367-370)، والنظرية الاقتصادية الإسلامية، عفر. مرجع سابق (57/1).

(55) انظر: نظرية التفضيل الشرعي، مرجع سابق. (ص374).

(56) انظر: الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، د. محمد احمد صقر. مرجع سابق. (32). وتاريخ الفكر الاقتصادي، جون جالبريت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد: 261، الكويت. (ص319) و(127). و (J.M. Keynes. The Scope and Method of Political Economy. 4th Ed. pp 6-31. P 60)

ISSN : 2410-1818

والواقع كما يرى الاقتصادي الدكتور جلال أمين أن علم الاقتصاد يقوم على الكثير من الأسس غير العلمية، وينطلق من مواقف أخلاقية أو قيمية لا تصدر عن ملاحظة الواقع وتحليله وإنما تصدر عن مشاعر أو ميول معينة، و"أن الموقف أو التحيز الأخلاقي كثيراً ما يكون هو المحدد للنظرية، لا العكس"[57].

إذا تقرر هذا فإن من مظاهر تدخل القيم في الاقتصاد طغيان فكرة أخلاقية على غيرها، ومن ذلك: القول بأن الحرية أهم من العدالة، وهو قول لا يراد منه في نهاية المطاف سوى تبرير اقتصاد السوق الحر والدفاع عن الرأسمالية[58].

وبهذا يتبين ارتباط السلوك الاقتصادي بالقيم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما النظام الاقتصادي الإسلامي فهو نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلاميّة ارتباطاً وجودياً، شأنه شأن بقية فروع السلوك الإنساني التي تخضع لسلطان الشريعة[59]. ويظهر تجلي القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي في جوانبه كلها النظرية والتطبيقية، ومن ذلك أنها: تظهر في (النظام) الذي يراعي العدالة، وحماية الفقراء، وطبيعة الموارد من جهة الحل والحرمة، وتظهر في (سلوك المستهلك)، من جهة ذوقه وتفضيلاته. وفي (سلوك المنتج) من جهة اختيار الأنشطة الاقتصادية وطرق إدارتها. وتظهر في (المعاملات التجارية)، من خلال الأمانة والصدق في التعامل، وتظهر كذلك في (التوزيع وإعادة التوزيع)، بمراعاة العدالة في توزيع الثروات والدخول، وإعادة التوزيع لمن قل دخله.

أما أهم المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، فمنها:

أ) مبدأ كفاية الموارد: من المسلمات التي يقررها الاقتصاد الوضعي ويعتبرها جوهر المشكلة الاقتصادية، قضية ندرة الموارد، وهي ظاهرة مركبة من أمرين الأول يتعلق بعدم كفاية الموارد في نفسها بالنظر إلى استخداماتها المتعددة. والثاني: عدم كفاية الموارد بالنظر للحاجات غير المحدودة للأفراد[60].

وعلى خلاف التصور الوضعي للموارد وعدم كفايتها، فإن الاقتصاد الإسلامي يقدم في الجملة رؤية مختلفة حول الموارد، من حيث كفايتها، ومن حيث استعمالها. فأما الموارد من حيث كفايتها،

(57) فلسفة علم الاقتصاد، د. جلال أمين. مرجع سابق. (ص198).

(58) انظر: تجديد الفكر الاقتصادي، د. إبراهيم العيسوي، الهيئة المصرية للكتاب، ط1: 2019م. (ص142).

(59) انظر: النظرية الاقتصادية الإسلامية، الزامل، مرجع سابق. (ص12)، والمدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي النجار، مرجع سابق. (ص38)، والمذهب الاقتصادي الإسلامي، التركماني، مرجع سابق. (ص213).

(60) انظر: الاقتصاد السياسي، رفعت المحجوب، دار النهضة العربية، 1982م. (ص20).

ISSN : 2410-1818

فإن الاقتصاد الإسلامي يقرر كفايتها للناس على المستوى العام الكلي على الحقيقة[61]، فإن الله تعالى خلق الأرض وأودعها ما تقوم به حياة البشر أبداً حتى قيام الساعة، كما قال سبحانه وتعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾ [فصلت: 10]. فهي كافية للناس في جميع الأزمنة من حيث العموم، وإن كان قد يقع نقص في نصيب بعض الناس منها في بعض الأمكنة أو بعض الأزمنة، وهذا أمر مسلم به ولا شك، بدلالة الشرع والعقل والحس، فقد ورد في القرآن والسنة في مواضع لا تحصى كثرةً ذكر الفقراء والمحتاجين. ولا ينكر عاقل وجود الفقر والحاجة لدى بعض الناس[62].

وهذا النقص أو الندرة النسبية في الموارد لدى بعض الناس راجع إلى حكمة الله تعالى وعلمه بما يصلح عباده، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الشورى: 27]، وقال: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ ﴾ [الزخرف: 32]. على أن نقص بعض الموارد على بعض الناس أو في بعض الأزمنة أو بعض الأمكنة أمر طارئ في الرؤية الإسلامية، إنما الأصل هو الكفاية، كما قال سبحانه: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود: 6]. وأما من حيث استعمال الموارد، فإن الإسلام قد قيد الحاجات بقيد النفع والحل.

وأخيراً، فإن المشكلة الاقتصادية في المنظور الإسلامي المتمثلة في الندرة الظاهرية أو النسبية للموارد تعد مسؤولية الإنسان، لا بسبب ندرة الموارد في نفسها ولا بسبب عدم كفايتها للحاجات المشروعة. وإنما يرجع ذلك إلى الإنسان نفسه، إما بسبب تقصيره في العمل والسعي، وإما بسبب سوء استعماله، وإما بسبب نقص علمه، إذ كثير من الموارد كانت غائبة عن الإنسان بسبب نقص علمه، فلما زاد علمه اكتشفها وانتفع بها، فهل كانت تلك الموارد قبلُ معدومة في ذاتها، أو هو جهل الإنسان بها؟[63].

---

(61) انظر: الاقتصاد الإسلامي، بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، د. عبد الرحمن يسري. مرجع سابق. (ص27). وإعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي. د. محمود بابلي. المكتب الإسلامي. ط1: 1988م. (ص49).

(62) انظر: المذهب الاقتصادي الإسلامي، د. عدنان التركماني، مرجع سابق. (ص151). والاقتصاد الإسلامي، بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، د. عبد الرحمن يسري. مرجع سابق. (ص28).

(63) انظر: إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي. د. محمود بابلي. مرجع سابق. (ص49). وعدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، د. أحمد منصور، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 2007م. (ص199). والمذهب الاقتصادي الإسلامي، د. التركماني، مرجع سابق. (ص154). والاقتصاد الإسلامي، د. عبد الرحمن يسري. مرجع سابق. (ص28)، وفلسفة علم الاقتصاد، جلال أمين، دار الشروق، ط3: 2014م. (ص25).

ISSN : 2410-1818

ب) مبدأ التعاون والتكافل بين المسلمين: من المبادئ العظيمة التي تفرد بها النظام الاقتصادي الإسلامي مبدأ التكافل والتضامن، وهو تعاون أفراد المجتمع فيما بينهم على فعل المعروف، برعاية بعضهم بعضاً، بإعانة المحتاج وتخفيف الضر عمن نزل به ضر، والسعي لتحقيق مصالح المسلمين العامة والخاصة[64]. ويقع التكافل بين المسلمين بوسائل كثيرة، من أهمها: التكافل المالي، وذلك بمنح المحتاج من المسلمين ما تقع به كفايته من المال. والتكافل المالي له عدة صور[65]: فمنه الواجب: كالزكاة المفروضة، والنفقة على الزوجة والعيال الصغار الذين لا مال له، ونفقة الوالدين على ولدهما، وهذه النفقة واجبة بإجماع أهل العلم[66]. ومنه المستحب مثل الصدقات بأنواعها، والأوقاف، والقرض الحسن، وغير ذلك.

المطلب الثاني: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي أربعة في الجملة: الباعث الإيماني، والباعث الأخلاقي، وباعث الاستخلاف وتعمير الأرض وباعث السعي للعيش الطيب. وهذه البواعث جميعها اجتمع عليها داعيا الشرع والفطرة. وإنما اقتصرت عليها؛ لأنه لا يكاد يخرج باعث مشروع في الجملة عنها، فباعث الإنسان في سلوكه إما لإيمانه بثواب يرجوه بفعله أو عقاب يخافه بفعله أو تركه، أو رجاء محمدة أو خوف مذمة، أو طلب فضيلة، أو طبع خير في نفسه[67]. وبواعث الناس كثيرة لا تحصر، كما قال الإمام الشاطبي: "بواعث النفوس على الشيء أو صوارفها عنه، لا تنضبط بقانون معلوم"[68]. وإنما قصدت هنا لذكر البواعث المرضية والمشروعة التي لا يكاد يخرج عنها مسلم يلتزم دينه في سلوكه الاقتصادي.

الباعث الأول/ الباعث الإيماني: جاء دين الإسلام ليرسي القواعد المتعلقة بالحياة، ويبين للناس ما اختلفوا فيه، فأجاب عن الأسئلة الوجودية الكبرى المتعلقة بالحياة: بدايتها ونهايتها، والهدف منها، ثم السلوك الأسلم والطريقة الأمثل لعبورها. وجعل الله تعالى الدنيا دار ابتلاء واختبار، فأنزل على عباده شرائع وتكاليف، يؤدون بها ما عليهم فيها، مما يقيم حياتهم ويقودهم للنجاة في أخراهم. فبين أن الهدف الأعظم من الحياة والغاية الكبرى هي عبادة الله تعالى والسعي لنيل رضوانه، "فإن الله سبحانه

(64) انظر: المذهب الاقتصادي الإسلامي. التركماني، مرجع سابق. (ص175). والاقتصاد الإسلامي. خفاجي. مرجع سابق. (57-59).

(65) انظر: الاقتصاد الإسلامي. خفاجي. مرجع سابق. (64-66).

(66) انظر: الإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، ط1: 1425هـ. تـ: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، (167/5).

(67) ميزان العمل للغزالي، دار المعارف، مصر، ط1: 1964م. تـ: د. سليمان دنيا. (ص287).

(68) الاعتصام للشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، ط1: 1412هـ. تـ: سليم بن عيد الهلالي (1/ 427).

ISSN : 2410-1818

وتعالى إنما خلق الخلق لذلك، وبه أنزل الكتب، وبه أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون"[69]. هذا التصور لحقيقة الحياة ووظيفة الإنسان فيها، يمتد لجميع جوانب الحياة، ومنها جوانب المعاش والاقتصاد، فإن النشاط الاقتصادي وإن كان مادياً بطبيعته إلا أنه مطبوع بطابع ديني، فإن الأساس في الاقتصاد الإسلامي هو الإيمان بالله سبحانه وتعالى وخشيته وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه، وعلى ذلك يبني الأفراد علاقاتهم ببعضهم، وبالكون من حولهم[70].

الباعث الثاني/ الباعث الأخلاقي: جاء الإسلام بشريعة تامة كاملة حوت الأخلاق الكريمة والقيم الفاضلة، التي تحكم السلوك الإنساني في جميع النواحي، ومنها السلوك الاقتصادي.

فالقيم والأخلاق صفة لازمة للاقتصاد الإسلامي لا تنفك عنه فهو فرع من الفروع التي تناولتها الشريعة الإسلامية المشتملة على أصول الأخلاق الكريمة وفروعها، وامتثال المسلم للشرع يعني بالضرورة اتصافه بالقيم الكريمة والأخلاق الفاضلة، فإن الشرع جاء بمكارم الأخلاق، كما قال عليه الصلاة والسلام: «إنَّما بُعِثتُ لأُتمِّمَ صالِحَ الأخلاقِ»[71]. وهذا المعنى مستفيض في الكتاب والسنة. والمقصود، أن استصحاب الفرد المسلم لأوامر الشرع ونواهيه، وإتيانه ما رغب فيه من فضائل الأخلاق يحمله على بذل المعروف إلى الناس، ومعاملتهم بالحسنى. ويكون حافزه على الكسب الطيب والإنفاق في الأوجه الواجبة، وأوجه الخير المستحبة، اتصافه بالأخلاق الحسنة والصفات الكريمة والقيم الفاضلة، كالصدق والأمانة والإيثار والأخوة الإيمانية، والسماحة، ونحو ذلك[72].

وقد اشتمل الاقتصاد الإسلامي على قيم مؤثرة في السلوك الاقتصادي وبواعثه، وهي كثيرة، ومن أهمها ما يأتي[73]:

أ. قيمة العدالة: التي تتجلى قيمة في تشريعات كثيرة، منها مثلاً التشريعات المتعلقة بتوزيع الثروة، كالإرث والزكاة والصدقة، والوصية، ونظام التكافل، ومن أبرز صوره الوقف. ويظهر باعث قيمة

(69) مجموع الفتاوى لابن تيمية، مرجع سابق. (61/28).

(70) الوسطية في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد شوقي الفنجري، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، سلسلة قضايا إسلامية، العدد (162). (ص17-20).

(71) أخرجه أحمد (8952)، والطحاوي في (4432) والبزار (8949). عن أبي هريرة ﷺ.

(72) انظر: القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، د. أحمد يوسف، دار الثقافة القاهرة: 1990م. (ص54-55).

(73) انظر: النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، الزامل، مرجع سابق. (ص12)، والمدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أحمد النجار، مرجع سابق. (ص38)، والمذهب الاقتصادي الإسلامي التركماني، مرجع سابق. (ص213)، وأصول الاقتصاد الإسلامي، المصري. مرجع سابق. (ص26، و64).

ISSN : 2410-1818

العدالة في سلوك المسلم الاقتصادي بإيصاله الحقوق إلى مستحقيها، وعدم منعه ما أوجب الله تعالى عليه في ماله لغيره، وعدم أخذه ما ليس له.

ب. الأمانة والصدق: ويظهر أثر قيميتي الأمانة والصدق في سلوك المسلم الاقتصادي في تعامله مع غيره في جميع أنشطته الاقتصادية، فلا يكذب ولا يغش ولا يطفف الموازين، ولا ينقص الناس أشياءهم.

ج. السماحة والإيثار: السماحة هي: بذل ما لا يجب تفضلاً، أي على وجه الرحمة والإحسان، مع البشاشة ورضى النفس، وحسن العشرة، والتغاضي عن الزلل[74]. والإيثار: هو تقديم الغير على النفس وحظوظها الدنيوية، ورغبة في الحظوظ الدينية. وذلك ينشأ عن قوة اليقين، وتوكيد المحبة، والصبر على المشقة[75]. ويظهر أثر هاتين الصفتين في السلوك الاقتصادي للمسلم بلين الجانب مع إخوانه وحسن تعامله معهم، فيؤدي إليهم حقوقهم، ويأخذ منهم حقوقه بالعدل، ويتجاوز عن معسرهم. مع إيثاره وإحسانه إلى محتاجهم وفقيرهم.

الباعث الثالث/ باعث الاستخلاف وتعمير الأرض.

معنى الاستخلاف: أصل معنى الخلافة "النيابة عن الغير، إما لغيبة المنوب عنه، وإما لموته، وإما لعجزه، وإما لتشريف المستخلف. وعلى هذا الوجه الأخير استخلف الله أولياءه في الأرض..، والخلائف: جمع خليفة، وخلفاء جمع خليف"[76].

وأما مدلول الاستخلاف الذي ورد في القرآن الكريم، فإن لأهل العلم والتفسير فيه قولان في الجملة: خلافة البشر عمن قبلهم من الأمم، ثم تعاقبهم جيلاً بعد جيل وتملك المتأخر ما كان للمتقدم. وإلى هذا المعنى ذهب جماعة من المفسرين[77]. والثاني: تشريف الله تعالى للبشر باستخلافهم عنه في الأرض يعمرونها ويتصرفون فيما أو دعه فيها من الخيرات والأموال، وذهب إلى هذا المعنى جماعة من المفسرين[78].

---

(74) انظر: التعريفات للجرجاني، مرجع سابق. (ص127)، وموسوعة نضرة النعيم في أخلاق الرسول الكريم، مجموعة مؤلفين، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة، ط4. (2288/6).

(75) الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الكتب المصرية – القاهرة، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2: 1964م. (26/18).

(76) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني. مرجع سابق. (ص294).

(77) انظر: تفسير الطبري. ت: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط1: 2001م. (450/1-451)، وتفسير ابن عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ت: عبد السلام عبد الشافي، ط1: 1422هـ. (117/1). وفتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، ط1: 1414هـ. (74/1).

(78) انظر: تفسير الطبري. مرجع سابق. (451/1-452). وتفسير البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ت: محمد النمر، وعثمان ضميرية، وسليمان الحرش. ط4: 1417هـ. (79/1).

ISSN : 2410-1818

والاستخلاف له إطلاقان، استخلاف عام، وهو الوارد في نحو قول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: 39]. ومحله الأرض كلها وما فيها وما عليها، ولا يختص ذلك بمكان دون مكان[79]. ويقع هذا الاستخلاف من جميع البشر على الأرض وما فيها، ليعمروها، وهدف هذا الاستخلاف الابتلاء والاختبار[80]. واستخلاف خاص، وهو الوارد في نحو قول الله تعالى: ﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد: 7]. وهو ما يملكه الإنسان ويتصرف فيه مما أنعم الله تعالى عليه به[81]. والاستخلاف الخاص قد يكون في الأفراد على ما وضعه الله بأيديهم من المال والملك، ويكون من الدول بما جعلها الله تعالى قائمة عليه من مصالح الرعية وتدبير شؤونهم بمقتضى أمر الله تعالى[82]. أما مفهوم مبدأ الاستخلاف في ضوء الاقتصاد الإسلامي، فيمكن أن يقال هو: (الوظيفة الاجتماعية المناطة بالفرد أو المجموعة بحكم شرعي، يتمكن بواسطته من الملكية المحددة لوسائل الإنتاج والاستهلاك على سبيل المنفعة، بحيث أنها لا تتعدى الحدود المرسومة من المستخلف وهو الله سبحانه وتعالى)[83].

تعمير الأرض والانتفاع بما فيها: جاء ذكر التعمير مشتقاً في قول الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: 61]. قال ابن جرير الطبري" ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ أي جعلكم عُمَّارًا فيها، فكان المعنى فيه: أسكنكم فيها أيام حياتكم"[84]. وقال القرطبي: "وقيل: المعنى ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها"[85].

ومن أجل الاستخلاف والتعمير الذي ذكره الله تعالى ومن به على الإنسان، سخر الله تعالى له هذه الأرض وما فيها، بل وما حولها من الكون. وانطلاقاً من امتثال المسلم لأمر الله تعالى بالإصلاح والقيام بحق الاستخلاف الذي منّ عليه به، يسعى لإعمار الأرض بكل ما فيه صلاح ونفع عام أو

(79) انظر: فتح القدير للشوكاني، مرجع سابق. (74/1).

(80) انظر: نظرية الاستخلاف في الأموال في الاقتصاد الإسلامي. د. محمد حمدي. دار السلام، ط1: 2016م. (ص32).

(81) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير. دار طيبة، ط2: 1999م، ت/ سامي السلامة. (11/8).

(82) انظر: نظرية الاستخلاف في الأموال في الاقتصاد الإسلامي. د. محمد بن صالح حمدي. مرجع سابق. (ص32).

(83) انظر: النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، الزامل، مرجع سابق. (ص17)

(84) تفسير الطبري، مرجع سابق. (168/15).

(85) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، مرجع سابق. (56/9).

ISSN : 2410-1818

خاص[86]. وقد تعاضدت الأدلة الشرعية بالحث على ذلك والترغيب فيه، ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ ﴾ [الملك: 15]. وقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»[87]. قال ابن الملقن: " فإن نوى بما غرس معونة المسلمين ورجاء ثواب ما يؤكل وشبهه، فذلك من أفضل الأعمال وأكمل الأحوال"[88]. واستشعار المسلم أنه مستخلف في ما بيده من المال، وأنه قد كان في يدي من قبله وأنه بيده كالعارية، وأنه فيه كالوكيل، يدفعه ذلك للإسراع في اغتنام الفرصة قبل الفوات، وقبل أن ينتقل منه إلى غيره، فينفق ماله في الإصلاح والإحياء والنفع والعمارة[89].

الباعث الرابع/ تحقيق العيش الكريم والكسب الطيب:

باعث كسب المال للوصول إلى عيش كريم، من أعظم بواعث السلوك الاقتصادي للإنسان عموماً، وللمسلم خصوصاً، إذ اجتمع في هذا الباعث داعيان، داعي الفطرة وداعي الشرع. أما داعي الفطرة فإن من المشَاهد المحسوس محبة الإنسان للمال وفرحه بتحصيله، وسعيه أبداً في طلبه. قال الإمام الشاطبي: "ومحبة الاستيلاء قد جبلت عليها النفوس ومالت إليها القلوب"[90]. فالرغبة في التملك هي سر الحركة في الحياة، ولو خمدت هذه الرغبة في أي كائن حي لما سعى ولا عمل[91]. وقد أقر الله تعالى هذه الجبلة في الإنسان كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة: 177]. قال الطبري: "وأعطى مَاله في حين محبته إياه، وضنِّه به، وشُحِّه عليه[92]. وقال سبحانه: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ﴾ [آل عمران: 14]. وهذا خبر

(86) انظر: المذهب الاقتصادي الإسلامي، التركماني، مرجع سابق. (ص121).

(87) أخرجه مسلم (1553) من حديث أنس ﷺ.

(88) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، دار النوادر، دمشق، ت: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1: 1429هـ. (219/15).

(89) انظر: المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، د. رفيق المصري. مرجع سابق. (ص87).

(90) الموافقات للشاطبي. مرجع سابق. (86/1).

(91) انظر: الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، د. عبد الله الطريقي، مؤسسة الجريسي، الرياض، ط4: 1417م. (ص49).

(92) تفسير الطبري، مرجع سابق. (340/3).

ISSN : 2410-1818

من الله عن أن ذلك كله مما يَستمتع به في الدنيا أهلها أحياءً، فيتبلَّغون به فيها، ويجعلونه وُصْلة في معايشهم، وسببًا لقضاء شهواتهم، التي زُيِّن لهم حبها في عاجل دنياهم[93].

وأما داعي الشرع، فإن الشرع الكريم جاء بإقرار حق التملك كما سبق، ولم يكتف بذلك، بل رغب في تحصيله وكسبه بالأوجه المشروعة، ليقوم الإنسان بما يقتضيه التكليف والاستخلاف من إقامة شأنه ونفع غيره من خاصة أهله، ومن المسلمين. قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: 10]. وفي البخاري من حديث المقدام بن معدي كرب ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «ما أكَلَ أحَدٌ طَعامًا قَطُّ، خَيْرًا مِن أنْ يَأْكُلَ مِن عَمَلِ يَدِهِ»[94].

ولا أدل على الترغيب في كسب المال الحلال، من الفضائل العظيمة التي رتبها الله تعالى على التصرف في المال، بإعفاف النفس به، وإنفاقه في أوجه الخير الواجبة والمستحبة، فإنه لا نفقة إلا من جِدَة وسعة، ولا سعة إلا بعد كسب. وفي الحديث يقول عليه الصلاة والسلام: «لأَنْ يَغْدُوَ أحَدُكُمْ، فَيَحْطِبَ علَى ظَهْرِهِ، فَيَتَصَدَّقَ به ويَسْتَغْنِيَ به مِنَ النَّاسِ؛ خَيْرٌ له مِن أنْ يَسْأَلَ رَجُلًا، أعْطاهُ، أوْ مَنَعَهُ ذلكَ، فإنَّ اليَدَ العُلْيا أفْضَلُ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى، وابْدَأْ بمَن تَعُولُ»[95].

ومن الأدلة على الترغيب في السعي للغنى بالكسب الطيب، أن الله تعلى يحب التقي الغني، كما في حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: «سَمِعْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العَبْدَ التَّقِيَّ، الغَنِيَّ، الخَفِيَّ»[96].

فالغني الذي يؤدي حق ماله الذي أوجبه الله تعالى عليه، ثم ينفق من وراء ذلك في أوجه الخير والبر ممن يحبهم الله تعالى[97].

وبهذا يتبين أن السعي للوصول إلى العيش الكريم والحياة اللائقة، من الأمور التي فطرت عليها النفوس ودلت عليها الشريعة. ولا يشترط الغنى للحياة الكريمة، وإن كان من تمامها، إنما يكفي المسلم للوصول إلى حياة كريمة لائقة الحصول على حد الكفاية. بأن يكسب ما يكفيه لنفقاته الضرورية، ويفيض عن ذلك ما يمكن أن ينفقه في أوجه البر والخير، أو يوجهه للاستثمار، أو يدّخره

(93) انظر: تفسير الطبري، مرجع سابق. (258/6).

(94) البخاري (2072).

(95) أخرجه البخاري (2074) مختصراً، ومسلم (1042) واللفظ له. من حديث أبي هريرة ﷺ.

(96) أخرجه مسلم (2965).

(97) انظر: إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، للقاضي عياض، دار الوفاء، مصر، ت: يحْيَى إسْمَاعِيل، ط1: 1419هـ، (518/8).

ISSN : 2410-1818

لحاجته. والكسب يحصل بكل عمل مباح، مثل الحرف، والصناعات بأنواعها، والتجارة بأنواعها، والزراعة، أو الخدمة العامة أو الخاصة (الوظائف)، وغير ذلك[98].

المطلب الثالث: أهم آثار بواعث السلوك الاقتصادي الإسلامي.

يقوم السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي على قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية في تفصيل الحاجات ومراتبها، وبيان وسائل سدها المشروعة، وتحديد مقادير الكفاية لسد كل حاجة من تلك الحاجات. ويظهر أثر بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي من خلال ما يأتي:

1) الطابع الإيماني والروحي للنشاط الاقتصادي: فعمل الإنسان المسلم كله محكوم بأمر الشريعة، ما كان منه مادياً أو روحياً، بل لا يكاد يوجد فرق بين المادة والروح في الإسلام من جهة الاعتبار والأهمية، فالمسلم في كل سعيه وأمره يرقب أمر ربه ويرجو رضوانه ويخشى عقابه. وقد قرن الله سبحانه بين سعي الإنسان لطلب الرزق، والبعث والنشور، كما في قوله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ [الملك: 15]. وقرن بين السعي في طلب الأرض والأمر بالإكثار من ذكره تعالى. فقال: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الجمعة: 9-10]. وانطلاقاً من مقتضيات الإيمان التي تجعل الدنيا وما فيها وسيلة لعمارة الآخرة والنجاة فيها، فإن النشاط الاقتصادي على مستوى التحصيل أو الإنفاق ليس هو هدف المسلم ولا غايته القصوى، بل ذلك وسيلة لغاية كبرى وهي رضوان الله تعالى ونيل مثوبته. وهذا المعنى الأخروي في تحديد هدف النشاط الاقتصادي هو الذي يحمل المسلم على امتثال أمر الله تعالى في إعمار الأرض والإحسان إلى الخلق[99].

2) علاقة الأفراد ببعضهم وبالكون من حولهم: ففي ظل الإيمان بالله تعالى وأنه الخالق المسخر لكل شيء، يعلم المسلم أن المال مال الله والأرض وما فيها لله وهو مستخلف في ذلك محاسب عليه، فيثمر ذلك للمطيع الإحسان في تعامله مع ما حباه الله تعالى إياه من الرزق والمال والقدرات، فيحسن في تصرفه ما استطاع، ويحسن في تعامله مع غيره فلا يظلم ويغش ولا يخون. كما قال عليه الصلاة والسلام: «لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ

(98) انظر: الأسس الفكرية والعلمية للاقتصاد الإسلامي، د. محمود بابلي. مرجع سابق. (ص84 وص86).

(99) انظر: المذهب الاقتصادي الإسلامي، د. عدنان التركماني، مرجع سابق. (ص125).

ISSN : 2410-1818

إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ»[100]. بل يعطف المسلم ويرحم ويعين غيره، مستشعراً في ذلك قول النبي ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمِ النَّاسَ لَا يَرْحَمْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»[101].

3) مراعاة حق المسلمين في المال: فانطلاقاً من مبدأ الاستخلاف الذي ينفي وصف الإطلاق في الملك. لا يكسب المسلم الملكية أو ينميها بالإضرار بالمسلمين، ومن ذلك صور التملك المحرمة كالربا والغرر والاحتكار، وكذلك لا يجوز له أن يستعملها في غير وجه مشروع. ويؤدي حق المسلمين فيها، من زكاة ونفقة واجبة، وصدقة.

4) إقرار الوظيفة الاجتماعية للمال: فالأموال في نظر الإسلام تقوم بوظيفة مهمة في المجتمع، ولا يجوز لمالكها أن يحول دون أدائها لهذه الوظيفة عن طريق الاكتناز والتجميد ومنع حق المساكين فيها، أو عن طريق الإسراف والتبذير أو صرفها في الأوجه المحرمة. قال النبي ﷺ: «وإنَّ هذا المالَ حُلْوَةٌ، مَن أخَذَهُ بحَقِّهِ، ووَضَعَهُ في حَقِّهِ، فَنِعْمَ المَعُونَةُ هُوَ، ومَن أخَذَهُ بغيرِ حَقِّهِ كانَ كالَّذِي يَأْكُلُ ولا يَشْبَعُ»[102]. قال بدر الدين العيني: "وفيه: الحض على عمارة الأرض لنفسه ولمن يأتي بعده"[103].

5) الرضا والقناعة: فالمسلم يرضى ويقنع بعد بذله الأسباب المشروعة، بما آتاه الله، لعلمه أن المال مال الله، والرزق بيد الله، يعطي من يشاء ويمسك عمن يشاء. قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [سبأ: 36]. وتحمله القناعة والرضا على اليأس عما في أيدي الناس، وإغلاق باب الطمع والجشع، وأخذ المال من غير حله، كما قال النبي ﷺ: «وارضَ بما قسم الله لك تكن أغنى الناس»[104]،

6) الرشد في الاستهلاك: معنى الرشد عند العلماء: يدور على معنى الصلاح وحسن التدبير[105]. ويمكن أن يعرف مصطلح الاستهلاك الرشيد بأنه: الاستخدام الأمثل للمال، وسد الحاجات والتوازن والاعتدال

---

(100) أخرجه البخاري (6066) ومسلم (2564) واللفظ له، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(101) أخرجه البخاري (7376) ومسلم (2319) من حديث جرير بن عبد الله ﷺ.

(102) أخرجه البخاري (6427)، ومسلم (1052). من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(103) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث، بيروت،. د.ت. (156/12).

(104) أخرجه الترمذي (2305)، وابن ماجه (3417)، وأحمد (8095)، وغيرهم. قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان، والحسن لم يسمع من أبي هريرة. ا.هـ وحسنه ابن حجر في (تخريج مشكاة المصابيح) (8/5)، والألباني في (صحيح الترمذي)، وقال الأناؤوط في (تخريج المسند): جيد.

(105) انظر: المغني لابن قدامة. دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ت: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، ط3: 1417هـ. (607/6). وتفسير الطبري، مرجع سابق. (577/7).

ISSN : 2410-1818

في الإنفاق، والاستقامة في تحقيق مصلحة الإنسان، وعدم البغي أو الشطط في البذل، وسلوك طريق الخير والصلاح[106]. ويظهر الرشد في السلوك في الاقتصاد الإسلامي من خلال ما يأتي[107]:

- إنتاج واستهلاك الطيبات واجتناب الخبائث.
- الاعتدال والتوسط: بأخذ الكفاية في سد الحاجات، من غير إسراف ولا تبذير ولا تقتير.
-مراعاة سلم الأولويات (معيار التفضيل الشرعي) في الإنتاج والإنفاق. وهذا من أظهر صور الرشد، التي يحكمها معيار الامتثال لأمر الله تعالى (الباعث الإيماني) ومعيار القيم (الباعث الأخلاقي). ففي ضوء ذلك يبدأ بالضروري، ولا يجاوزه حتى يستوفي حقه، ثم الحاجي، ثم التحسيني.

المبحث الثالث: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الرأسمالي المفهوم وأهم المبادئ والفروض.

أولاً/ الرأسمالية: التسمية ودلالة المصطلح: دلالة مصطلح الرأسمالية على نظام اقتصادي معين دلالة حديثة نسبية، بل إن النظريات الاقتصادية التي قامت عليها الرأسمالية نادراً ما استعملت هذا المصطلح، وكذلك قواميس الاقتصاد السياسي. ويذكر (مورس دوب) أن هناك مدرسة فكرية تضم بين أتباعها عدداً من الاقتصاديين والمؤرخين، ترفض الاعتراف بأن الرأسمالية كمصطلح يعبر عن نظام اقتصادي معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق[108].

ولكن إذا كانت الرأسمالية قد حظيت اليوم باعتراف كامل باعتبارها مرحلة تاريخية متميزة، وكان استخدامنا لمصطلح "الرأسمالية" يرجع إلى ما تفرضه علينا الحوادث التاريخية، وليس إلى مجرد الميل الذاتي إلى استخدامه، فلابد أن يكون هناك تعريف محدد للرأسمالية يرتبط بمظهر معين من مظاهر عملية التطور التاريخي[109].

(106) انظر: ترشيد الاستهلاك في الإسلام، د. كامل القيسي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي. ط1: 1429هـ. (ص18).

(107) انظر: المذهب الاقتصادي الإسلامي، التركماني. مرجع سابق. (364-368). والرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، د. زيد الرماني. دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1: 1422هـ. (ص44-48). والنظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، الزامل. مرجع سابق. (28).

(108) انظر: دراسات في تطور الرأسمالية، مورس دوب، تعريب: د. رؤوف حامد، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1: 2013م. (ص19).

(109) انظر: المرجع السابق. (ص21) بتصرف.

ISSN : 2410-1818

وعلى هذا، عرفت الرأسمالية بتعاريف عدة، منها ما يأتي:

- أنها شكل محدد تاريخياً من أشكال الحياة الاجتماعية تكون فيه وسائل الإنتاج الاجتماعية مملوكة للقطاع الخاص، وتكون فيه العمالة سلعة يتم الاتجار بها، ومن خلال اشتمالها على كوكبة من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن الرأسمالية تنطوي على قوة طبقية تقوم فيها الطبقة المالكة بالتحكم بعملية العمل المأجور[110].

- ويعرفها (كاننجهام Cunningham)، بأنها: "ظاهرة تتحكم في ظلها ملكية رأس المال وعادة الاتجار في كل مؤسسات المجتمع"، ويذكر أيضاً: "أن ملامح المؤسسات الصناعية فيها تتمثل في ملكية صاحب العمل لأدوات الإنتاج، وبقيام العمال بالإنتاج لقاء أجر يحصلون عليه، ويحقق الرأسمالي ربحاً من وراء بيع السلع التي ينتجونها"[111].

- وعرفها (باتلر) بقوله: "الرأسمالية في جوهرها طريقة عامة للحياة الاقتصادية يقوم الناس من خلالها بإنشاء وتشغيل السلع الرأسمالية في سبيل إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجونها هم وغيرهم بأعلى إنتاجية ممكنة"[112].

ثانيا/ أهم مبادئ وافتراضات الاقتصاد الرأسمالية السائدة (الاقتصاد النيوكلاسيكي).

يقوم الفكر النيوكلاسيكي على عدد من المبادئ، تمثل الأساس الذي بنيت عليه النظرية، وقد أورد جريجروري مانكيو (Gregory Mankiw) في كتابه مبادئ علم الاقتصاد (Principles Of Economics) عشرة مبادئ منها. وقد صنفها في ثلاث مجموعات، كما يأتي[113]:

المجموعة الأولى/ تتعلق بكيفية اتخاذ الناس قراراتهم الاقتصادية. وفيها أربعة مبادئ:

1. أنه يتعين على الناس إجراء مقايضات، وأنه لا شيء يمكن الحصول عليه بلا ثمن: فالحصول على شيء يقتضي التضحية بشيء آخر.

---

(110) انظر: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، ماليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1: 2016م. (ص757-756).

111)The progress of capitalism in England. W.Cunningham. Cambridge; at the University Press 1916. P 23. p 73.

(112) الرأسمالية: كتاب تمهيدي، إيمون باتلر، ترجمة: علي الحارس، المركز العلمي العربي للأبحاث، الرباط. (ص27).

113) Principles Of Economics, Gregory Mankiw. Cengage Learning, Boston, USA, Eighth Edition. 2017. P (4-15)..

ISSN : 2410-1818

2. كلفة أي شيء يحصل عليه الفرد هي ما يتنازل عنه من أجل الحصول عليه من شيء آخر. وهو ما يطلق عليه: نفقة الفرصة البديلة.

3. الإنسان الرشيد يستخدم التحليل الحدي في الوصول إلى قراراته. وهذا المبدأ يفترض أن الناس عادة عقلانيون. ولذا يبذلون جهدهم لتحقيق أهدافهم، في ضوء الفرص المتاحة. وبناءً على ذلك فهم يتخذون قراراتهم بالمقارنة بين المنافع والتكاليف.

4. الناس تستجيب للحوافز: الحافز هو شيء يدفع الشخص إلى التصرف (مثل توقع عقوبة أو مكافأة). ولأن الأشخاص العقلانيين يتخذون القرارات من خلال مقارنة التكاليف والفوائد، فهم يستجيبون للحوافز. ولذلك فإن الحوافز تلعب دورًا مركزيًا في دراسة الاقتصاد.

المجموعة الثانية/ تتعلق بكيفية تفاعل الناس مع بعضهم من خلال الأسواق. وفيها ثلاثة مبادئ:

5. التجارة تجعل الجميع أفضل حالا: تسمح التجارة لكل شخص بالتخصص في الأنشطة التي يقوم بها بشكل أفضل، سواء كانت الزراعة أو الخياطة أو بناء المنازل. ومن خلال التجارة مع الآخرين، يمكن للناس شراء مجموعة أكبر من السلع والخدمات بتكلفة أقل. ومثل الأفراد والأسر، تستفيد الدول أيضاً من التجارة مع بعضها.

6. الأسواق في العادة أداة جيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي: قدرة الأسواق على التنظيم الجيد للنشاط الاقتصادي ترجع إلى مفعول اليد الخفية التي صاغ فكرتها آدم سميث وجعل لها القدرة على التنسيق بين القرارات الفردية التي تستهدف تعظيم المصالح الذاتية من خلال الاستجابة لتحركات الأسعار وهو ما يؤدي إلى تحقيق الخير العام للمجتمع كله.

7. التدخل الحكومي قد يكون مفيداً أحياناً في تحسين نتائج السوق: إذ تحتاج اقتصادات السوق إلى مؤسسات لفرض حقوق الملكية حتى يتمكن الأفراد من امتلاك الموارد الشحيحة والتحكم فيها. والمنطق وراء هذا المبدأ هو أن هناك حالات استثنائية تعجز فيها السوق الحرة عن التخصيص الكفء للموارد. ويطلق على هذه الحالات فشل السواق.

المجموعة الثالثة/ مبادئ عمل الاقتصاد الكلي، وفيها ثلاثة مبادئ:

8. مستوى معيشية أي بلد يعتمد على قدرته على إنتاج السلع والخدمات: تُعزى جميع الاختلافات في مستويات المعيشة تقريبًا إلى الاختلافات في إنتاجية البلدان، أي كمية السلع والخدمات التي تنتجها كل وحدة من وحدات إدخال العمل. والدول التي ينتج العمال فيها كمية كبيرة من السلع والخدمات في الساعة، يتمتع معظم الناس فيها بمستوى معيشي مرتفع، والعكس في الدول التي يكون فيها العمال أقل إنتاجية.

ISSN : 2410-1818

9. الأسعار تتجه للارتفاع عندما تفرط الحكومة في طبع النقود: في جميع حالات التضخم الكبير أو المستمر تقريبًا، يكون السبب هو النمو في كمية المال. فعندما توجد الحكومة كميات كبيرة من أموال الأمة، تنخفض قيمة المال.

10. يواجه المجتمع في الأجل القصير مقايضة بين التضخم والبطالة.

هناك مفاضلة قصيرة المدى بين التضخم والبطالة. هذا يعني ببساطة أنه على مدار عام أو عامين، تدفع العديد من السياسات الاقتصادية التضخم والبطالة في اتجاهين متعاكسين.

وهذا ما يعبر عنه منحنى فيليبس الذي يشير إلى علاقة عكسية بين التضخم وبين البطالة.

وهناك مبادئ يمكن إضافتها للمبادئ العشرة التي ذكرها (مانكيو)، ومنها[114]:

- **مبدأ التوازن:** يتمتع هذا المبدأ بمكانة مركزية في الاقتصاد النيو كلاسيكي. فالموضوع الرئيسي الذي شغل النيو كلاسيكيين هو البحث في شروط التوازن العام. صحيح أن هناك بعض الحالات التي أقر فيها هذا الفكر بإمكانية خروج بعض الأسواق عن هذا المبدأ، ولكن النيو كلاسيكيين اعتبروا هذه الحالات مجرد حالات استثنائية تخص أسواقاً بعينها.
- **مبدأ (أسلوب الاستنباط Deduction):** من السمات المميزة للفكر النيو كلاسيكي استخدام أسلوب الاستنباط في اشتقاق القواعد (أو القوانين) الحاكمة للسلوك الاقتصادي من مسلمات وافتراضات معينة، وافتراض أن الأفراد يستخدمون هذا الأسلوب في التوصل إلى قراراتهم. وفي سياق استنباط القواعد الاقتصادية من الشائع لدى النيو كلاسيكيين افتراض أن سلوك الأفراد متجانس، وأنهم يملكون معلومات كاملة حول الحاضر والمستقبل، وأنهم يقدرون على إجراء الكثير من الحسابات الاستنباطية العسيرة، وأنهم لا يرتكبون أخطاء، ومن ثم فإنهم في غنى عن التعلم والتكيف.

أما الافتراضات الراسخة في الفكر الاقتصادي السائد، ما يلي[115]:

- أن تفضيلات الأفراد ثابتة ومعطاة.
- أن تفضيلات أي فرد مستقلة عن تفضيلات (ودوال منفعة) غيره من الأفراد.
- في استطاعة الفرد ترتيب جميع تفضيلاته لآلاف السلع والخدمات ترتيباً واضحا على منحنيات السواء، وأن لديه قدرة على إجراء الحسابات الاقتصادية المتعلقة بهذه التفضيلات.

(114) انظر: تجديد الفكر الاقتصادي: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد..، إبراهيم العيسوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1: 2019م. (ص102-103).

(115) انظر: تجديد الفكر الاقتصادي، المرجع سابق. (ص96).

ISSN : 2410-1818

- المستهلك هو السيد (أو الملك) الذي يتعين على المنتجين الامتثال لتفضيلاته كما يعبر عنها في السوق.

المطلب الثاني: بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي.

تلعب البواعث الداخلية والخارجية للأفراد والشركات دورًا مركزيًا ليس في السوك الاقتصادي فحسب، بل في دراسة الاقتصاد عموماً، فيرى بعض الاقتصاديين أن الجزء الأعظم من الاقتصاد يتلخص في جملة يسيرة، وهي: أن الناس يستجيبون للتحفيز، وما دون ذلك هو تعليق على هذه الجملة. وهذه الجملة تمثل مبدأً يأخذه الاقتصاديون على محمل الجد طوال الوقت، كما يقول لاندسبيرج[116].

وجميع التصرفات الاقتصادية التي تصدر من الفاعلين الاقتصاديين مهما كان باعثها تصدر وفق مبدأ العقلانية، الذي يعتبر أحد أهم مبادئ الاقتصاد السائد. وهذا المبدأ يرى أن الأفراد في تصرفاتهم يتبعون مصلحتهم الذاتية، ويسعون لتعظيم منفعتهم، وأن الشركات تسعى لتعظيم أرباحها، كل ذلك دون اعتبار لرفاهية الآخرين أو مصلحتهم[117]. وفي ظل هذا المبدأ نشأ ما يعرف بالإنسان الاقتصادي، وهو الذي يتصرف بعقلانية في قراراته الاقتصادية، على التفسير السابق. وبناءً على مركزية فرض الإنسان الاقتصادي الذي يتصرف على نحوٍ عقلاني، فإن بواعث القرارات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي بأطواره المختلفة تدور حول المصلحة الذاتية، وتعظيم المنافع وما تفرع عنهما، مثل جمع الأرباح أو إشباع الرغبات من خلال التملك والاستهلاك، وغير ذلك. وهذا المطلب سيتناول هذه البواعث بشيء من التفصيل والبيان.

الباعث الأول: تحقيق المصلحة الذاتية.

تعتبر دوافع المصلحة الذاتية هي الدوافع الأهم لتصرف الأفراد الاقتصادي، ذلك أن السعي إليها بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام، كما يقول جالبريت[118]. وقد عبر آدم سميث عن ذلك بقوله: "نحن لا ننتظر غداءنا أو عشاءنا من طيب خاطر القصاب..، أو الخباز، بل من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة. وعندما نتوجه إلى الآخرين لا نخاطب إنسانيتهم بل أنانيتهم، ولا نتكلم إليهم عن احتياجاتنا الخاصة، بل عن منافعهم"[119]. وهذه الأهمية للمصلحة الذاتية عند آدم سميث مبنية على تصوره للسلوك البشري، التي تخضع لستة بواعث منها: حب الذات، والرغبة في الحرية،

(116) انظر: فيلسوف الاقتصاد، ستيفن لاندسبيرج، مرجع سابق. (ص13).

117)Beyond positivism economic methodology in the twentieth century. **Bruce J.Caldwell**. London: Routledge, 1994. P137.

(118) انظر: تاريخ الفكر الاقتصادي، جون كينيث جالبريت، مرجع سابق (ص77).

(119) ثروة الأمم: الكتاب (1)، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1: 2007م.. (ص25).

ISSN : 2410-1818

والإحساس بالملكية، وعادة العمل. ومؤدى هذه البواعث في الجملة يقتضي مركزية المصلحة الذاتية في سلوك الفرد. وبناءً على اعتقاد آدم سميث بوجود نظام طبيعي يحقق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد القائمة على البواعث المذكورة، والمصالح العامة للمجتمع، فإن سعي الفرد لمصلحته الذاتية لا يعد سلوكاً أنانياً[120].

يعتبر مبدأ المصلحة الخاصة غير المقيدة التي سوف تخدم أهداف المجتمع في النهاية من أكبر إسهامات آدم سميث للفكر الاقتصادي الرأسمالي، وقد أولى سميث هذا المبدأ اهتماماً كبيراً، حتى أصبح لاحقاً عند كثير من رواد الفكر السائد هو المبدأ الأكثر أهمية. وفي هذا يقول (أدجورث Edgeworth): "إن المبدأ الأول لعلم الاقتصاد هو أن كل عامل لا تحركه إلا المصلحة الذاتية"[121]. وقد قامت جميع النماذج الاقتصادية الحديثة تقريباً على هذا المبدأ، كما يقول د. شابرا[122]. وقد نتج عن ذلك تنحية النوايا الاجتماعية والالتزامات الاجتماعية للأفراد في نظرية المعرفة الرأسمالية والفكر الاقتصادي السائد، فلم يعد هنالك مجال لقيم الفرد وأهدافه في الحياة والتزاماته الاجتماعية، ونحو ذلك من الدوافع غير المادية مما لا يمكن قياسه كمياً[123].

وفي المقابل تعاظم مبدأ الأنانية والمصلحة الفردية لدى الفرد في ظل هذا النظام، فأصبح المركز الذي يدور حوله كل شيء، وصارت الملكية هي نمط العلاقة التي تحكم الإنسان بكل ما حوله. وأصبحت الأنانية صفة متعلقة بالشخصية لا بالسلوك فحسب، كما يشير لذلك (أريك فورم) [124]. ويعبر عن هذا المعنى (جون ستيل جوردون) بقوله: "فالرأسمالية إن لم تصحبها ضوابط وجهات رقابية تفقد استقرارها بطبيعتها؛ إذ يعطي الأفراد مصالحهم الشخصية قصيرة الأجل أولوية على مصالح النظام العام. وتكون النتيجة حالة من الفوضى والاضطراب أو البلوتوقراطية (حكومة الأثرياء)"[125].

---

(120) انظر: دليل الرجل العادي د. حازم الببلاوي، دار الشروق، ط1: 1995م. (ص55).

121)Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematical to the Moral Science. F. Y. Edgeworth; 1881. P: 16.

(122) الإسلام والتحدي الاقتصادي، د. محمد عمر شابرا، ترجمة: محمد السمهوري. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان: 1996م. (59).

(123) المرجع السابق. (60) بتصرف.

(124) الإنسان بين الجوهر والمظهر، إريك فورم، ترجمة: سعد زهران، عالم المعرفة 140. أغسطس، 1989م. (ص20).

(125) إمبراطورية الثروة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، الجزء الثاني. جون ستيل جوردون. ترجمة: محمد مجد الدين باكير. سلسلة عالم المعرفة 358، ديسمبر 2008م. (ص27).

ISSN : 2410-1818

وأخيراً، فإن مما ينبغي تقريره أن سعي الأفراد وراء مصلحتهم الخاصة ليس أمراً سيئاً بالضرورة. بل إنه لازم لتحقيق التطور البشري. ولا يمكن لنظام اقتصادي أن ينجح في تحقيق الكفاءة إلا إذا سمح بذلك. ولذلك أقره الإسلام ورغب فيه أحياناً - كما سبق، لكن وضع له حدوداً وضوابط تضمن قيام الأفراد بما يجب القيام به لتكوين مجتمع تكون الأخوة والعدالة الاجتماعية الاقتصادية هدفيه المركزيين. ولأن الفرد في العادة يسعى لمصلحته الخاصة بمقتضى الفطرة، بخلاف سعيه لمصلحة المجتمع، إذ لابد له في ذلك من حافز يدفعه للقيام بما يحقق مصلحة المجتمع، مع ما قد يصيبه في سبيل ذلك من التضحية والإيثار والتنازل عن بعض مصالحه. هنا يظهر دور الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر، والحساب والجزاء، ليكون ذلك هو الحافز الأعظم والدافع الأكبر. وهذا الحافز - ولا شك - إن تجردت عنه النفوس وركنت إلى الحياة المادية الحاضرة وأعرضت عن الإيمان ومقتضياته، صارت المصلحة الخاصة أداة لتوليد شرور الطمع والتحلل من وازع الضمير وتجاهل مصلحة الآخرين. وفي مجتمع علماني دنيوي لا يمكن للمصلحة الخاصة أن تحفز الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية إلا حين يؤدي ذلك إلى تحقيق مصلحتهم الدنيوية. تكون أمثلية باريتو[126] هي معيار السلوك المنطقي لمثل هذا المجتمع، إذ لم يكن باريتو من وجهة النظر الدنيوية التي كان فكره يعمل من خلال إطارها مخطئاً[127].

الباعث الثاني: تعظيم المنافع وتحقيق الربح.

تعظيم المنفعة هي أساس أي تصرف اقتصادي في الفكر الاقتصادي السائد، وعليه فإن أي تحليل اقتصادي لابد أن يجعلها أساساً ينطلق منه، بل رأى بعضهم أنه غير ممكن بناء أي نظرية اقتصادية لا تقوم على تعظيم المنافع[128].

ويعتبر حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لأي قرار يتخذه المنتجون والمستثمرون، فكل فرد من هؤلاء يتصرف وفقاً لما يحقق له أكبر قدر من الربح، فيختار النشاط الاقتصادي الأكثر تحقيقاً للربح، بغض النظر عن العائد أو الفائدة التي تعود على الجماعة[129]. وبهذا جعلت الرأسمالية تعظيم المنافع وتحقيق الأرباح الهدف الأهم، ولا عبرة بأي أمر آخر، كالقيم أو المسؤولية الاجتماعية، ويتجلى هذا أكثر عند الرأسمالية الحديثة، فقد جعل أحد أقطابها وهو "ميلتون

(126) أمثلية باريتو: ترى بأن الوضع الأمثل هو الوضع الذي لا يتمكن فيه أي فرد من تحسين وضعه إلا على حساب إلحاق الضرر بغيره.

(127) انظر: الإسلام والتحدي الاقتصادي. د. محمد عمر شابرا. مرجع سابق. (ص 279-280).

(128) انظر: الإسلام والتحدي الاقتصادي، د. محمد عمر شابرا، مرجع سابق. (ص68).

(129) انظر: المذاهب والنظم الاقتصادية، د. محمد حلمي مراد، وكالة الصحافة العربية، ط1: 1442هـ. (ص138).

ISSN : 2410-1818

فريدمان" المطالبة بالمسؤولية الاجتماعية سبباً لتقويض أسس المجتمع الحر، مبيناً أن الشركات في سعيها لتحقيق الأرباح وتعظيم منافع المساهمين، لا تتحمل أي مسؤولية اجتماعية، مثل مكافحة التلوث أو تشجيع التوظيف أو التصدي للعنصرية[130].

فصارت الرأسمالية تهدف لجمع مزيد من الأرباح فحسب، بلا غاية ولا هدف، "إننا نجد أنفسنا أمام رأسمالية بلا مشروع، وهي لا تستخدم مليارتها في أي شيء مفيد...، بدلاً من ذلك تغذي شراهة المستثمرين في سباق محموم من أجل الأرباح المالية في المدى القصير"[131]. يقول فورم: "لأننا نعيش في مجتمع ركائز وجوده هي الملكية الخاصة والربح والسلطة، فإن معاييرنا وأحكامنا شديدة التحيز. ففي هذا المجتمع الصناعي، الحقوق المقدسة المسلم بها للفرد هي حقوق التملك والاقتناء وتحقيق الأرباح. لا يهم من أين جاءت الثروة"[132]. ولأن الأرباح والمزيد منها غدت عند الرأسمالي هي الغاية والهدف الأهم والأكبر، سلك كل سبيل للوصول إليها، ومن ذلك سطوته على موارد الآخرين واستنزاف خيرات الشعوب الأضعف، واستغلال ما يمكن استغلاله من عناصر الإنتاج في تلك البلدان. فصارت دول العالم الثالث "خزانات كبرى للنظام الرأسمالي، فالغزو المبكر للرأسمالية العالمية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد وفر للرأسمالية في فجر نموها أحد العناصر المهمة في التراكم البدائي لرأس المال، ثم وفر لها في مرحلة تالية، استغلال عنصر العمل الرخيص والحصول على المواد الخام بأبخس الأثمان، وفتح أمامها أسواقاً ضخمة لتصريف فائض منتجاتها الصناعية، ومكنها كذلك من تصريف واستثمار فوائض رؤوس الأموال في مجالات مرتفعة الربح "[133].

الباعث الثالث: إشباع الرغبات.

يرى إريك فورم أن من الأسس التي أثرت في التكوين الفكري الرأسمالي وكانت سبباً في إخفاقاته كذلك، المقدمتين القائلتين[134]: إن الهدف من الحياة هو السعادة، أي تحقيق أقصى متعة، أي إشباع أي رغبة أو حاجة ذاتية تعن للمرء. وإن الأنانية والسعي لتحقيق المصلحة الشخصية والجشع، تفضي إلى الانسجام والسلام. وقد نادى عدد من فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر بنظرية في الحياة تجعل الهدف من الحياة هو تحقيق كل رغبات الإنسان. فأصبح الهدف الأول للإنسان هو إشباع رغباته، والحصول على أقصى شيء يجده من ذلك، حتى اعتبر (هوبز) مثلاً "أن السعادة هي التقدم

130)A Friedman doctrine-The Social Responsibility Of Business Is to Increase Its Profits, By Milton Friedman, New York Times: September 13, 1970, Section SM, Page 17.

(131) الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، باتريك آرتو، وماري بول، ترجمة سعد الطويل، دار الشروق، ط1: 2008م. (ص13).

(132) الإنسان بين الجوهر والمظهر، مرجع سابق. (ص61).

(133) اللبرالية المتوحشة، د. رمزي زكي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1: 1993م. (ص184).

(134) الإنسان بين الجوهر والمظهر، إريك فورم، مرجع سابق. (ص18).

ISSN : 2410-1818

المطرد دائمًا من شهوة لشهوة"، ويعتبر (دي ساد) إشباع دوافع القسوة أمرًا مشروعًا طالما هو رغبة موجودة تطلب الإشباع". ثم ظهرت نظريات أخلاقية عديدة منذ القرن الثامن عشر. كان بعضها أشكالاً أكثر تهذيباً لمذهب اللذة، مثل نظرية المنفعة(135).

ويعتبر مبدأ المنفعة القائم على الفلسفات المادية السابقة من المبادئ التي لقيت رواجاً في الفكر الغربي الفلسفي والاجتماعي، بل امتد أثره إلى طريقة الحياة الغربية ومن ثم انتشر في بقية العالم(136).

وهو مبدأ يستند إلى المذهب المادي في تحديد ما هو الصواب والخطأ وما هو الحسن وغير الحسن، وما هو عدل وما هو ظلم. والذي استقر عليه الأمر في إجابة هذه الأسئلة عند كثير من منظري هذا المذهب هو أن المعيار في ذلك هو أن ما يحقق اللذة فهو حسن ومنفعة، وما يسبب الألم فليس كذلك، وأن ما يجلب السعادة لأكبر عدد من البشر هو منفعة. وهكذا فإن تصور المنافع على هذا النحو قدم المبرر المنطقي للتهافت على الثروة والمتعة الجسدية، فجعل من الاستهلاك الغاية القصوى للحياة الاقتصادية، والمصدر الأسمى للسعادة، والمبرر الأهم لكل جهد وعمل بشري، كما جعل من تحقيق الحد الأقصى من الكسب وإشباع الرغبات أسمى الفضائل(137).

وقد أدى ذلك في النهاية إلى تراجع المنظومات الأخلاقية والمصفاة الدينية والقيمية في تقويم سلوك الأفراد في المجتمعات الغربية وفي كثير من البلدان التي وصلتها الرأسمالية بهذه الصورة، فصار الفرد في هذه المجتمعات يسعى لإشباع رغباته وتحقيق لذاته مهما كانت بأي ثمن كان. وفي هذا يقول (سولجنتسن Solzhenitsyn): "لقد كان يبدو من المستحيل قبل مائتي سنة وحتى قبل خمسين سنة في أمريكا، إمكان منح الفرد حرية مطلقة دونما غاية، لمجرد إشباع نزواته، غير أن جميع هذه القيود تلاشت بعد ذلك في كل مكان في الغرب"(138). وبسبب ذلك أصبح من غير الممكن التمييز بين "الحاجة" و"الرغبة" و"الضروري" و"غير الضروري"، طالما أن الهدف هو السعي لإشباع أقصى ما يمكن من الرغبات، فلا عبرة بما يفوت الآخرين من ضروري أو غيره(139). ورغم سعي الإنسان في المنظومة الرأسمالية القائمة على هذا الفكر نحو السعادة إلا أنه ما برح يبتعد عنها، بل أصابه نقيض ذلك، من الأمراض النفسية والبدنية، ويعبر عن هذا فورم بقوله: "تثبت المعلومات التي تقع تحت ملاحظتنا بوضوح

(135) المرجع السابق (ص22).

(136) الإسلام والتحدي الاقتصادي، د. شابرا، مرجع سابق. (57).

(137) انظر: الإنسان بين الجوهر والمظهر. مرجع سابق (ص18)، والإسلام والتحدي الاقتصادي مرجع سابق. (ص55).

138)A Word Split Apart. **Alexander Solzhenitsyn**, 1987. P: 49.

(139) انظر: الإسلام والتحدي الاقتصادي، د. شابرا، مرجع سابق. (68).

ISSN : 2410-1818

تام، أن طريقتنا في الجري وراء السعادة لا تثمر حياة طيبة. فنحن مجتمع من الناس التعساء على نحو مزر، نعاني من الوحدة والقلق والاكتئاب والاتكالية والنزوع التدميري"[140].

المطلب الثالث: أهم آثار بواعث السلوك الاقتصادي الرأسمالية.

يتأثر السلوك الاقتصادي للفرد بما يحمله من قِيَم وأفكار، وفي ظل النظام الرأسمالي الذي ينظر إلى الفرد على أنه إنسان مادِّي، لا غاية له سوى الوصول لأقصى قدر من المتعة أو المنفعة، أو تحقيق أقصى قدر من الإشباع. أصبحت الفردية هي المركز الذي يدور حوله كلُّ شيء، والملكية هي نمَط العلاقة التي تحكم الإنسان بكل ما حوله[141]. وفي ظل إغراق الوعي بالمؤثرات والدوافع الاقتصادية ذات الطابع الرأسمالي المادي، نجد كثيراً من المظاهر السلوكية السلبية قد تجلت في تصرفات الأفراد، وقبل ذلك في وعيهم وإدراكهم. ومن ذلك:

أ) ظهور الفردية والأنانية: فأصبح كل فرد يهتم بنفسه وبتحقيق رغباته، حتى إن كان ذلك على حساب الآخرين، وهو ما أنتج في النهاية في بعض المجتمعات الغربية ما يسميه (ليبوفتسكي) "بعملية الشخصنة" فمن خلال استهلاك الإنسان لذاته وحياته تحت تأثير وسائل الإعلام والترفيه وتقنيات التواصل، يصل إلى فراغ متلون، ويصل إلى التعويم الوجودي في وفرة النماذج وعبرها[142].

ب) ارتباط القيمة الذاتية، والسعادة والنجاح، بالمستوى المادي: وبما يملكه الفرد أو يستهلكه، وفي بعض الأحيان يتجاوز بعض الأفراد ذلك لتصبح دوافع السلوك الاستهلاكي هي المنظار الذي ينظر من خلاله إلى العلاقات الاجتماعية والأفعال كافة، فيما يسميه باومان بـ(المتلازمة الاستهلاكية)، ويذكر أن تلك المتلازمة تتجاوز مجرد الانبهار بملذات الطعام والشراب والملذات الحسية. لتصبح جملة من الاختلاف والارتباط بين عدد من المواقف والميول الادراكية والأحكام القيمية والتحيزات والافتراضات الصريحة والمضمرة عن العالم وطرق التعامل معها، ورؤى السعادة، وطرق تحقيقها، والأولويات القيمية[143].

ج) ظهور (النزعة الاستهلاكية) والإغراق في الاستهلاك:

تقرر النظرية الرأسمالية لا سيما الرأسمالية الكينزية، أن الإنفاق الاستهلاكي هو المحرك الأساس للاقتصاد، وأن الإنفاق الاستهلاكي يحفز الاقتصاد ويؤدي إلى زيادة في إنتاج السلع

(140) انظر: الإنسان بين الجوهر والمظهر، إريك فورم مرجع سابق. (ص20).

(141) انظر: الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك. د. زيد الرماني. مرجع سابق. (ص25).

(142) انظر: عصر الفراغ. جيل ليبوفتسكي. مرجع سابق. (ص12).

(143) انظر: الحياة السائلة، باومان. مرجع سابق. (115).

ISSN : 2410-1818

والخدمات، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا كان التحفيز على زيادة الاستهلاك هدفاً للسياسات الاقتصادية. هذا مع ما تقرره النظرية في جوانب البواعث المادية على السلوك الاقتصادي من المصالح الذاتية وإشباع الرغبات، وتحقيق أقصى إشباع ممكن، مع اقتران ذلك بظهور المهارة التكنولوجية[144].

فجعل ذلك الأفراد في المجتمعات الرأسمالية يسعون دائماً لتلبية رغباتهم والوصول لأقصى إشباع ممكن، وهو ما ترتب عليه بمرور الوقت ظهور نزعة استهلاكية، جعلت الغاية النهائية وسبب السعادة الأهم هو الاستهلاك ومزيد من الاستهلاك. يقول باسكال بروكنر: "النزعة الاستهلاكية ملازمة للتعلق بالذات، بالرغبة في أن نكون ما نحن، حسب عبارة نيتشه، التي انتحلتها للمرة الألف دعايات الترويج"[145].

ولا يفرق هذا الاستهلاك الجامح بين سلعة نافعة أو ضارة، بناءً على التصور الرأسمالي للسلعة، فإنه يعتبر كل شيء يمكن بيعه وله منفعة اقتصادية، سلعة[146].

وعلى هذا الأساس نجد الإنفاق الاستهلاكي على السلع الضارة مثل الخمور، يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي. فبلغ مثلاً الإنفاق على استهلاك الكحول في أوروبا عام (2017م): ما يعادل نحو 09٪ من إجمالي الناتج المحلي في الدول الأوروبية لنفس العام[147]. وبحسب تقرير إنفاق المستهلك الذي يعده مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، فإن الأمريكيين ينفقون أكثر من 37 مليار دولار سنويًا على البيرة فقط[148].

(144) انظر: ثقافة الاستهلاك، تحرير: روجر روزنبلات. ترجمة: ليلي عبد الرزاق. المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1: 2011م. مقالة (ديفيد دبليو. أور). (ص161).

(145) بؤس الرفاهية، باسكال بروكنر. مرجع سابق. (ص170).

(146) انظر: المذهب الاقتصادي الإسلامي. د. عدنان التركماني. مرجع سابق. (ص359).

(147) انظر الإحصائية على الرابط: https://VT0u.pw/eFp2

148) American Alcohol Expenditures. Delphihealthgroup: https://delphihealthgroup.com/alcohol/american-alcohol-expenditures/

ISSN : 2410-1818

فيما ينفق الأمريكيون على استهلاك الإباحية، حوالي 10 مليار دولار سنوياً[149]. وقد ارتفع هذا الرقم في السنوات الأخيرة إلى 12 مليار دولار[150]. أما الإنفاق على الكماليات الأخرى مثل الموضة والترفيه، فهو باب آخر، إذ بلغ متوسط الإنفاق على الترفيه مثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات (2018م – 2021م) 5٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

د) الديون: من أجل تمويل الاستهلاك الذي يكون في أغلب الأحيان في نطاق الكماليات يتجه كثير من الأفراد في المجتمعات الرأسمالية يدفعهم البحث عن إشباع رغباتهم في التملك، إلى الاقتراض، وبحسب (إدوارد لو تواك): فقد وصلت مديونيات الأسر الأمريكية مثلاً إلى مستويات عالية بلغت في بعض السنوات 89٪ من إجمالي دخل الأسر. والأمر الأكثر عجباً، أن من أهم السمات الفريدة لهذه المديونية انفصالها عن الفقر الذي يعد السبب المعتاد للدين الفردي والأسري، لكن الواقع أن أفقر 20٪ من الأسر الأمريكية لا يدينون بأي شيء لأي شخص![151].

ج) إهدار الموارد: المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن يكون إلا مجتمع الإسراف والتبذير، ومن ثم فهو مجتمع الفضلات والنفايات، وهذا الإسراف لا يبلغ غايته أبداً، فحياة المستهلكين سلسلة لا نهائية من المحاولة والخطأ، فهم يعيشون في تجريب مستمر[152]. ففي تقرير بعنوان (الكوكب الحي) صدر في 2018م. يرى الصندوق العالمي للحياة البرية: أن كوكب الأرض يخسر تنوعه البيولوجي بصورة تشبه فترات الانقراض الشامل، وأن هذا الاستهلاك المفرط تسبب في تضرر 75٪ من جميع أنواع النباتات والثديات والزواحف والبرمائيات[153]. ثم يذكر التقرير: أن نشاط البشر وصل لثلاثة أرباع اليابسة، وسينخفض ما بقي إلى العشر بحلول عام 2050م. وأن سبب ذلك الإنتاج المتزايد للغذاء، والاستهلاك غير المحدود للطاقة والماء والأرض[154].

149) Mixed Ministry . **Sue Edwards** ،**Kelley Mathews** ،**Henry J. Rogers**, Kregel Academic, (2008). p: (215).

150)One Day at a Time, Daniel J. Fick, Wipf & Stock Publishers (2019). p: (24)

(151) انظر: ثقافة الاستهلاك. مرجع سابق. (64).

(152) انظر: الحياة السائلة، زيجمونت باومان. مرجع سابق. (ص117).

(153) انظر: تقرير الكوكب الحي. الصندوق العالمي للطبيعة، 2018م. (ص8).

(154) انظر: تقرير الكوكب الحي. المرجع السابق. (ص13، ص30).

ISSN : 2410-1818

المبحث الرابع: أثر البواعث ذات الطبيعة الرأسمالية على المجتمعات الإسلامية.

المطلب الأول: أثر الفكر الرأسمالي في أسلوب الحياة والتفكير في المجتمع الإسلامي.

تنتشر الرأسمالية بقيمها المختلفة في كثير من بلدان العالم ومنها البلدان الإسلامية، التي تتبنى بعضها أسس ومبادئ الرأسمالية، وقد نتج عن هذا اعتماد المبادئ الرأسمالية في تلك البلدان في سياسات الإنفاق، والإيراد، والتنمية. هذا مع تقنين التعامل بالمحرمات كالربا بأنواعه المختلفة، مثل السندات، والقروض المباشرة. وكذلك تقنين تجارة المحرمات مثل الخمور.

ومن مظاهر الرأسمالية في المجتمعات الإسلامية على المستوى الجزئي، البنوك الربوية وتعامل كثير من المسلمين معها. إما بالاقتراض الربوي، وإما بالتعامل معها بصور التعامل الأخرى كفتح الحسابات الجارية، والإيداع فيها، وشراء أسهم هذه البنوك. وهذا أمر ظاهر.

ومن مظاهر تأثير الرأسمالية في المجتمعات الإسلامية، انتشار بعض المعاملات المحرمة كالمعاملات القائمة على الغرر والمقامرة أو التي تفوت فيها أركان العقود الشرعية، ومن أمثلة ذلك: عقود التأمين التجاري: وهي عقود يلتزم المؤمِّن أن يؤدي إلى المؤمَّن له مبلغًا من المال، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، نظير قسط يؤديه المؤمَّن له للمؤمِّن[155].

وهي عقود قائمة على الغرر فهي عقود احتمالية، وكذلك قائمة على القمار، لأنها معلقة على خطر تارة يقع، وتارة لا يقع، وهذا قمار في المعنى؛ وهي كذلك مشتملة على الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسيئة؛ لأن ما تدفعه شركة التأمين للمستأمن عند حصول الخطر: إما أن يكون أكثر أو أقل أو مساوياً لما دفعه المستأمن. وفي جميع هذه الحالات تكون المعاملة هي نقد بنقد على سبيل العوض مع التراخي وهذا من ربا النسيئة. أما مع الزيادة فهو من ربا الفضل والنسيئة معاً[156].

لهذا ذهب أكثر أهل العلم إلى القول بتحريم التأمين التجاري مطلقاً[157].

ومن مظاهر تأثير الرأسمالية في بعض المجتمعات الإسلامية في جانب الاستهلاك ظهور الاستهلاك المفرط لبعض الكماليات، فمثلاً أظهرت دراسة ميدانية مصرية أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بعنوان (تطور أنماط الإنفاق الأسري) وصدرت في عام (2012م). تبين أن ما نسبته 4.3٪ من إجمالي إنفاق الأسرة ينفق على المطاعم والفنادق، و2.7٪ على التدخين ونحوه من المكيفات.

---

(155) انظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، الدبيان. ط2: 1432هـ. (121/4). وعقود التأمين حقيقتها وحكمها، د. حمد الحماد، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة 17، العدد 65-66، محرم، جماد الأخرة ١٤٠٥هـ. (ص72).

(156) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء (235/26-336).

(157) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (رابطة العالم الإسلامي) (2/ 2/ص: 643 - 651). ومجلة مجمع الفقه الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (2/ 2/ص: 731). ومجلة البحوث الإسلامية، (234/26-343). وفتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، مرجع سابق. (157/13).

ISSN : 2410-1818

وذكر تقرير صادر عن (الإدارة العامة للرقابة على الصادرات والواردات) في العام (2010م) أن واردات مصر من السلع الاستهلاكية والترفيهية قاربت 4.3 مليارات دولار، أي 8.16٪ من إجمالي الواردات.

ووفقا لنتائج استطلاع لـ (ماستركارد) حول اتجاهات الإنفاق على المطاعم والترفيه في دولة الإمارات عام (2011م)، تبين احتلال الإنفاق على الترفيه صدارة التصنيف، حيث أن واحد من كل اثنين من المستهلكين يقوم بزيارة مراكز التسلية والمدن الترفيهية. وكانت دراسة لشركة الأبحاث (يورو مونيتور إنترناشيونال) قد أشارت إلى أن سوق مستحضرات التجميل قد زاد في السنوات الأخيرة بنسبة تصل إلى 300٪، وأن إجمالي مبيعات أدوات التجميل في المنطقة العربية بلغت 2.1 مليار دولار، وهو الأعلى في معدلات استهلاك مستحضرات التجميل على مستوى العالم[158]. والاتجاه نحو الاستهلاك الترفي أنتج زيادة في ديون الأفراد في كثير من البلدان الإسلامية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أظهرت دراسة بعنوان (الاستهلاك الترفي: مجتمعات الخليج العربي نموذجا) نشرت في (2016م) أن حجم القروض الاستهلاكية بلغ في دول مجلس التعاون (394 مليار دولار) في السنوات الاخيرة، وتصدرت السعودية بحجم القروض، بواقع 86 مليار دولار، تلتها الكويت بـ 43 مليار دولار، والإمارات بـ34 مليار دولار [159].

المطلب الثاني: أهم المقترحات لصناعة وعي اقتصادي سليم في المجتمعات الإسلامية.

إن الرأسمالية - فكراً ونظاماً - بمعاييها الكثيرة، وبآليات نشرها الضخمة تمثل خطراً عظيماً يجتاح الشعوب، ويؤثر في وعيها وسلوكها على نحو يجتث ما بقي لديها من وعي للحق وسلوك قويم. ولا بد لمواجهة ذلك من هبة صادقة لأهل العلم والفكر وأهل الرأي والأمر، تبدأ بترسيخ الأسس العقدية والفكرية التي تصحح وعي المجتمع، ثم وضع الأنظمة والتصورات لإدارة الحياة في جوانبها المختلفة.

والأمة في هذا العصر بحاجة إلى مفكرين فقهاء وعلماء مفكرين يفهمون هذا الدين فهمًا عميقًا، ويعرفون سنن التغيير، ويشخّصون بدقة العلل الاجتماعيّة وأصولها الفكرية، ويعرفون واقع الأمة وواقع غيرها تمام المعرفة.

(158) انظر: نشرة مركز البحوث والدراسات التابع لمؤسسة الفكر العربي، العدد 139، وتاريخ 2012/1/9م. وكيف طغى الاستهلاك، محمد شعبان أيوب، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، السنة 51، العدد 587، رجب 1435. (ص18).

(159) انظر: الاستهلاك الترفي: مجتمعات الخليج العربي نموذجاً، د. علي الزعبي ود. فواز العنزي مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية: العدد 80. (2016م). وجريدة القبس الكويتية (2017/2/6م) على الرابط: https://www.alqabas.com/article/355036

ISSN : 2410-1818

ولعل من أهم العوامل التي تعين على هذا المسعى وتحقق هذا الهدف ما يأتي:

أ/ نشر التربية الإيمانية وترسيخ الأصول العقدية في المجتمع:

الأصل أن الأساس لتصرفات الأفراد ما تضمره نفوسهم من الأفكار والقناعات، وهذه الأفكار والقناعات إن بنيت على أساس صحيح أثمرت سلوكاً صحيحاً، وإن بنيت على أساس باطل أثمرت سلوكاً منحرفاً. ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لترسخ الإيمان والعقيدة الصحيحة في وعي المجتمع المسلم، حتى يدرك الفرد المسلم معنى الوجود وقيمة الحياة ويكتسب حصانة من الأفكار المنحرفة نظرياً وعملياً.

ب/ العمل على التكامل بين الفكر والتطبيق:

سلوك الأفراد ترجمة عمليّة لما يؤمنون به من أفكار، ولأنّ الأفكار بهذا القدر من الأهميّة، فإنّا مطالبون برصد ملامح الوعيّ الإسلاميّ، وبيان محاسنه والدفاع عنه، وتقوية ما ضعف منه، والتحذير من مزالق الانسياق مع النهج الغربي الذي يتعارض مع الإسلام عقيدة وشريعة.

ولتحقيق ذلك لابدّ من التركيز على التكامل في بناء العقل المسلم، وذلك بدمج العمليّة التعليميّة والتربويّة والدعويّة والفِكريّة في إطار واحد، يثمر وعياً عالياً راسخاً بقيم الإسلام ومقوماته الحضارية. ولا شك أن النهضة الفكرية والثقافية للمجتمع هي أولى خطوات التقدم الاقتصادي، ولذا ينبغي لبلدان العالم الإسلامي أن تنهض فكرياً وثقافياً "حتى تذلل المصاعب والعُقَد التي تعوق سبيل تنميتها الاقتصادية. وليس بضربة لازب أن تختار لذلك قدوة معينة في التنمية أياً كان شأنها، فالاقتصاد يسلك سبله الخاصة التي ليست بالضرورة سبل الرأسمالية ولا سبل الماركسية"[(160)].

ج/ فهم الواقع الاقتصادي وتقديم النماذج النظرية والعملية لمواكبته وحل مشكلاته:

فهم الواقع الاقتصادي عامل بالغ الأهميّة في الحفاظ على المجتمع من سلبيات الرأسمالية، ويشمل ذلك معرفة النظريات الاقتصادية وأصولها الفكرية، والأنظمة القائمة عليها، معرفة تامة تجلي حقائقها وترصد سلبياتها، والإفادة من الجوانب العملية الكمية وغيرها التي تقدمها. ثم تقديم التصور الاقتصادي الإسلامي في صورة مفصلة وافية، مناسبة للواقع تستوعب متغيراته وتحل مشكلاته، وتقدم أفقاً جديداً للنهضة. وينبغي أن يكون التصور الإسلامي في الاقتصاد تصوراً قائماً بذاته تأصيلاً وتطبيقاً، وليس متركزاً على ما أنتجته النظم الاقتصادية القائمة لاسيما في الجوانب المالية ومحاولة أسلمته، فالاقتصاد مجال واسع، لا يقتصر على الجوانب المالية، بل لو فقدت لما اهتز كيان الاقتصاد؛

(160) انظر: مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي. دار الفكر، دمشق. ط3: 1987م.(ص39).

ISSN : 2410-1818

إذ وجدنا كيانات اقتصادية نهضت بدون أساس مالي، مثل الصين الشيوعية وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية[161].

بينما وجدنا بلداً غنياً بموارده البشرية والطبيعية وبه جميع مقومات النهضة الاقتصادية مثل (إندونيسيا) يفشل عندما استورد خطة اقتصادية أعدها المخطط الألماني (الدكتور شاخت)، وإن كانت تلك الخطة محكمة متقنة إلا أنها فقدت عنصر الأصالة والتوافق مع البنية الاجتماعية والفكرية القائمة [162].

الخاتمة

في ضوء ما تمت دراسته وبحثه في موضوع (بواعث السلوك الاقتصادي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي)، توصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً/ أهم النتائج:

- استُعمل لفظ (الباعث) في التراث الإسلامي غالباً في أحد معان ستة، وهي (المرسِل، والمحرك، والدافع، والسبب، والقصد أو النية، والعلة).
- الخلاصة في مفهوم الباعث عند الباحث: أنه كل مؤثر داخلي أو خارجي، يحمل الإنسان العاقل على التصرف ظاهراً أو باطناً.
- يتناول الاقتصاد التقليدي السلوك الاقتصادي من خلال الحوافز المادية القائمة على الربح والخسارة، وحينئذٍ فتحليل السلوك الاقتصادي يعنى بالجانب المادي دون غيره.
- يقوم السلوك الاقتصادي في الإسلام على عددٍ من المبادئ، منها مبدأ التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، وبين العمل للدنيا والعمل للآخرة. ومبدأ الحل والحرمة.
- التأثير في الوعي بأنواع المحفزات من أجل إثارة سلوك اقتصادي، يعتبر من الأسس المهمة في الاقتصاد. بل إن علم الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على مبدأ (الاستجابة للتحفيز).
- تعتبر دوافع المصلحة الذاتية الدوافع الأهم لتصرف الأفراد الاقتصادي في الفكر الرأسمالي.
- يعد تعظيم المنفعة أساس أي تصرف اقتصادي في الاقتصادي السائد، وعليه فإن أي تحليل اقتصادي لابد أن يجعلها أساساً ينطلق منه.
- بواعث السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي أربعة في الجملة: الباعث الإيماني والباعث الأخلاقي، وباعث الاستخلاف وتعمير الأرض، وباعث تحقيق الكسب والسعي للعيش الطيب.

(161) انظر: مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق. (ص10-11، ص18).

(162) مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي. المرجع السابق. (ص8، ص17).

ISSN : 2410-1818

- في ظل إغراق الوعي بالمؤثرات والدوافع الاقتصـــــادية ذات الطابع الرأسمالي المادي، تجلت بعض السـلوكيات السـلبية عند الأفراد، منها: ظهور الفردية والأنانية. وارتباط القيمة الذاتية والسـعادة والنجاح، بالمستوى المادي.
- تنتشر الرأسمالية في بعض البلدان الإسلامية، من خلال تبني الرأسمالية في السياسات الكلية، مثل الإنفاق، والإيراد، والتنمية. هذا مع تقنين التعامل ببعض المحرمات مثل الربا.
- من أهم المقترحات لمواجهة الرأسمالية في المجتمع المسلم: نشر التربية الإيمانية وترسيخ الأصول العقدية. ومنها: فهم الواقع الاقتصادي وتقديم النماذج النظرية والعملية لمواكبته.

ثانياً/ أهم التوصيات:

- تنسيق الجهود بين الإضافات العلمية النظرية في حقل الدراسات الاقتصادية الإسلامية، والواقع العملي المؤسسي.
- الاهتمام بدراسة وتحليل الظواهر السلوكية المجتمعية التي تشكلت بأدوات الرأسمالية المختلفة، وتقديم الحلول المناسبة لمعالجة آثار ذلك.
- العناية بالدراسات والبحوث التي تتناول تميز الاقتصاد الإسلامي وتفوقه على غيره من الأنظمة، لا سيما في جوانب العدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد ونحوها من الجوانب التي فشلت فيها النظم الأخرى. والمساهمة في نشرها.

ISSN : 2410-1818

أهم المراجع

- إبطال التأويلات لأبي يعلى، غراس للنشر، الكويت، تـ: محمد النجدي، ط1: 2013م.
- إحكام الإحكام لابن دقيق العيد. مطبعة السنة المحمدية، د.ت.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، دمشق، ط2: 1402هـ. علق عليه: عبد الرزاق عفيفي.
- إحياء علوم الدين للغزالي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- إدارة السلوك الإنساني في المنظمات الحديثة، د. سامح عبد المطلب، مؤسسة طيبة، 2010م.
- أدب الدنيا والدين للماوردي، دار مكتبة الحياة، 1986م.
- إرشاد الفحول. محمد بن علي الشوكاني دار الكتاب العربي. ط1: 1419ه
- الاستهلاك الترفي: مجتمعات الخليج العربي نموذجاً، د. علي الزعبي ود. فواز العنزي مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية: العدد 80. (2016م).
- الأسس الفكرية والعلمية للاقتصاد الإسلامي، محمود بابلي، دار الرفاعي، ط1: 1983م.
- الإسلام والتحدي الاقتصادي، د. محمد عمر شابرا، ترجمة: محمد السمهوري. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان: 1996م.
- الإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، ط1: 1425هـ. تـ: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد
- أصول الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم عفر، ويوسف كمال. دار البيان العربي، جده، ط1: 1985م.
- أصول الاقتصاد الإسلامي، د. يونس المصري، دار القلم، ط1: 1989م.
- أصول السرخسي، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد، تـ: أبو الوفا الأفغاني.
- أصول علم النفس الحديث، د. فرج عبد القادر، دار قباء، القاهرة، ط:2000م.
- الاعتصام للشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، ط1: 1412هـ. تـ: سليم بن عيد الهلالي
- إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي. د. محمود بابلي. المكتب الإسلامي. ط1: 1988م.
- أفول الواجب: الأخلاق غير المؤلمة للأزمنة الديمقراطية الجديدة، جيل ليبوفتسكي. ترجمة: د. البشير عصام المراكشي. مركز نماء للبحوث والدراسات. بيروت. ط1: 2018م.
- الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، د. عبد الله الطريقي، مؤسسة الجريسي، الرياض، ط4: 1417م.
- الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، منذر قحف، دار الفكر، ط1: 2000م
- الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1: 1990م.
- الاقتصاد الإسلامي، محمد أحمد صقر، ضمن بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد.
- الاقتصاد السياسي، رفعت المحجوب، دار النهضة العربية، 1982م.

ISSN : 2410-1818

- الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، بلال صالح الأنصاري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، للقاضي عياض، دار الوفاء، مصر، تـ: يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط1: 1419هـ.
- إمبراطورية الثروة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، الجزء الثاني. جون ستيل جوردون. ترجمة: محمد مجد الدين باكير. سلسلة عالم المعرفة 358، ديسمبر 2008م
- الإنسان بين الجوهر والمظهر، إريك فورم، ترجمة: سعد زهران، عالم المعرفة 140. أغسطس، 1989م
- تاج العروس للزبيدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (1965-2001م).
- تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، جون كينيث جالبرت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد: 261، الكويت.
- تجديد الفكر الاقتصادي، إبراهيم العيسوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1: 2019م.
- ترشيد الاستهلاك في الإسلام، د. كامل القيسي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي. ط1: 1429هـ.
- التعريفات للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1983م.
- تفسير ابن عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، تـ: عبد السلام عبد الشافي، ط1: 1422ه.
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ن: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط1: 2001م.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير. دار طيبة، ط2: 1999م، ت/ سامي السلامة.
- تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين للراغب الأصفهاني، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1983م.
- تقرير الكوكب الحي. الصندوق العالمي للطبيعة، 2018م.
- تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، نقله للعربية محمد النعيمي وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط1: 1979-2000م.
- تكنولوجيا السلوك الإنساني، ب.ف. سكينر. ترجمة: د. عبد القادر يوسف. سلسلة عالم المعرفة. العدد 32
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، دار النوادر، دمشق، تـ: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1: 1429ه
- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، عالم الكتب، القاهرة، د.ت.
- ثروة الأمم: الكتاب (1)، آدم سميث، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1: 2007م.

ISSN : 2410-1818

- ثقافة الاستهلاك، تحرير: روجر روزنبلات. ترجمة: ليلي عبد الرزاق. المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1: 2011م.
- الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الكتب المصرية – القاهرة، تـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2: 1964م.
- الحياة السائلة، زيجمونت باومان. ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت. ط1: 2016م.
- دراسات في تطور الرأسمالية، مورس دوب، تعريب: د. رؤوف حامد، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1: 2013م.
- دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، د. حازم الببلاوي، دار الشروق، ط1: 1995م.
- الذخيرة للقرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1994م. تـ: محمد حجي
- الذريعة الى مكارم الشريعة، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، دار السلام – القاهرة، 1428هـ، تـ: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي.
- الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، باتريك آرتو، وماري بول، ترجمة سعد الطويل، دار الشروق، ط1: 2008م.
- الرأسمالية: كتاب تمهيدي، إيمون باتلر، ترجمة: علي الحارس، المركز العلمي العربي للأبحاث، الرباط.
- الروح، عطاءات العلم، الرياض، تـ: محمد أجمل الإصلاحي، ط3: 2019م.
- الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، د. زيد بن محمد الرماني، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1: 1422هـ.
- شرح تنقيح الفصول للقرافي، شركة الطباعة الفنية المتحدة، تـ: طه عبد الرؤوف، ط1: 1393هـ.
- شرح تنقيح الفصول للقرافي، شركة الطباعة الفنية المتحدة، تـ: طه عبد الرؤوف، ط1: 1393هـ
- عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، د. أحمد منصور، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 2007م.
- عصر الفراغ: الفردانية المعاصرة وتحولات ما بعد الحداثة. جيل ليبوفتسكي. ترجمة: حافظ إدوخراز. مركز نماء للبحوث والدراسات. بيروت. ط1: 2018م.
- عقود التأمين حقيقتها وحكمها، د. حمد الحماد، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة 17، العدد 65-66، محرم، جماد الأخرة 1405هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بعناية جماعة من العلماء. د.ت.
- فلسفة علم الاقتصاد، جلال أمين، دار الشروق، ط3: 2014م.

ISSN : 2410-1818

- الفوائد ، ابن القيم، دار عطاءات العلم (الرياض)، تـــ: محمد عزيز شمس، ط4: 2019م.
- فيلسوف الاقتصاد. ستيفن لاندسبيرج. ترجمة: رشا سعد ، هنداوي للطباعة، القاهرة، 2009م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام. دار الكتب العلمية، بيروت، 1414ه تـ: طه عبد الرؤوف.
- القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، د. أحمد يوسف، دار الثقافة للنشر، القاهرة: 1990م
- الكليات، للكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، تـ: عدنان درويش - محمد المصري.
- كيف طغى الاستهلاك، محمد شعبان أيوب، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، السنة 51، العدد 587، رجب 1435.
- اللبرالية المتوحشة، د. رمزي زكي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1: 1993م
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، ط3: 1414هـ.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416هـ.
- مدارج السالكين، دار عطاءات العلم (الرياض)، ط2: 2019م- 1441هـ، تـ: نبيل السندي.
- مدخل لدراسة السلوك الإنساني، د. جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4: 1986م.
- المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، د. رفيق يونس المصري، دار القلم، دمشق، ط1: 2013م
- المذاهب والنظم الاقتصادية، د. محمد حلمي مراد، وكالة الصحافة العربية، ط1: 1442هـ.
- المذهب الاقتصادي الإسلامي، د. عدنان التركماني، مكتبة السوادي، جده، ط1: 1990م.
- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1413هـ، تـ: محمد عبد السلام
- المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية. ريتشارد اتش. روبنز. ترجمة: فؤاد سروجي. الأهلية للنشر والتوزيع. عمّان. ط1: 2008م
- مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي. دار الفكر، دمشق. ط3: 1987م، إعادة: 2000م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، دار طيبة، تـ: محمد النمر، وعثمان ضميرية، وسليمان الحرش. ط4: 1417هـ.
- المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، الدبيان. ط2: 1432هـ..
- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت:1982م
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1: 2008م.

ISSN : 2410-1818

- معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، د.جرجس جرجس. الشركة العالمية للكتب، بيروت، ط1: 1996م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة. د.ت.
- معجم علم النفس والتربية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطابع الأميرية: 1984م
- المغني، موفق الدين أبو محمد عبد اللّه بن أحمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، تـ: د. عبد اللّه التركي، د. عبد الفتاح الحلو، ط3: 1417هـ.
- مفتاح دار السعادة لابن القيم، دار عطاءات العلم (الرياض)، ط3: 2019م-1441ه، تـ: عبد الرحمن قائد.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهانى، دار القلم، دمشق، بيروت، ط1: 1412ه. تـ: صفوان الدودي.
- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني، دار الفكر، تـ: عبد السلام هارون، 1979م
- المنخول من تعليقات الأصول للغزالي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط3: 1998م، تـ: د. محمد حسن هيتو.
- الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، دار ابن عفان، ط1: 1417هـ-1997م، تـ: أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان.
- موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، د. فرج عبد القادر، دار سعاد الصباح، ط1: 1993م
- موسوعة نضرة النعيم في أخلاق الرسول الكريم، مجموعة مؤلفين، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة، ط4.
- ميزان العمل للغزالي، دار المعارف، مصر، ط1: 1964م. تـ: د. سليمان دنيا.
- نشرة مركز البحوث والدراسات التابع لمؤسسة الفكر العربي، العدد 139، وتاريخ 2012/1/9م
- النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، د أحمد محمد العسال ود فتحي أحمد عبد الكريم، مكتبة وهبة 2000م
- نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1: 2016م.
- نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1: 2016م.
- نظرية الاستخلاف في الأموال في الاقتصاد الإسلامي. د. محمد حمدي. دار السلام، ط1: 2016م
- النظرية الإسلامية في الاقتصاد، خليل أحمد عيسى، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1: 2016م.

ISSN : 2410-1818

- النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، د. يوسف الزامل، ود. بوعلام بن جيلالي، دار علم الكتب، الرياض، ط1: 1996م.
- النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، د. شوقي أحمد دنيا، مكتبة الخديجي، الرياض، ط1: 1404هـ 1984م
- نظرية الباعث وأثرها في العقود والتصرفات، عبد الله الكيلاني، مطابع وزارة الأوقاف، الأردن.
- نظرية التفضيل الشرعي، نشر في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية (غزة). مجلد 21، ع: 1، (ص349-397). يناير 2013م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، الكتب العليمة، بيروت: 1979م، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.
- الوسطية في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد شوقي الفنجري، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، سلسلة قضايا إسلامية، العدد (162).

المراجع الأجنبية

- A Friedman doctrine-The Social Responsibility Of Business Is to Increase Its Profits, By Milton Friedman, New York Times: September 13, 1970
- A Word Split Apart. **Alexander Solzhenitsyn**, 1987
- Beyond positivism economic methodology in the twentieth century. **Bruce J.Caldwell.** London: Routledge, 1994
- Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematical to the Moral Science. F. Y. Edgeworth; 1881
- Mixed Ministry. **Sue Edwards ،Kelley Mathews ،Henry J. Rogers**, Kregel Academic, (2008).
- One Day at a Time, Daniel J. Fick, Wipf & Stock Publishers (2019)
- Principles Of Economics, Gregory Mankiw. Cengage Learning, Boston, USA, Eighth Edition. 2017.
- The progress of capitalism in England. W.Cunningham. Cambridge; at the University Press 1916.